



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

(٢٠١١ - ٢٠١٨)

منظمة العفو الدولية دراسة حالة

**The Role of Non - Government Organization in
Human Rights Production**

(2011- 2018)

Amnesty International as a Case Study

أعداد الطالب: فهد غازي دهيم الضفيري

الرقم الجامعي: ١٧٧٠٦٠٠٠١٣

اشراف الاستاذ الدكتور:

صايل فلاح السرحان

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٩

تفويض

أنا الطالب **محمد غازي** (م. ٢٠١٩) كلية الفنون جامعة آل البيت بترصيد نسخ من رسالتي
الماجستير أو التوسيع أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في
الجامعة

عقيد

٢٠١٩/٥/١١

إقرار

الرقم الجامعي: 1770600013

د. أمال محمد طازي الضيفري

الكلية: معهد بيت الحكمة

التخصص: السياسة

أقرت بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الصارمة
المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قدمت شخصياً بإعداد رسائلتي
بحول.

أقر المتضمنات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في الفترة ما بين (2011 - 2018)

منظمة العفو الدولية دراسة حالة

وأشك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطرواح
العلمية كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستقلة عن رسائل أو أطرواح أو
كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية
وإذ أنني على ما تقدم، فأبني أتحمل المسؤولية بالتوقيع عليها كما لو أنني غير ذلك بما فيه
سخر حطس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحني الدرجة العلمية التي حصلت
عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو
الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: ٥ / ٥ / 2019م

أوراق العمداء:

قرار لجنة المناقشة

إعداد الطالب: فهد غازي الضفيري

الرقم الجامعي: ١٧٧٠٦٠٠٠١٣

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الاستاذ الدكتور: صايل فلاح السرحان رئيساً ومشرفاً
	الاستاذ الدكتور: محمد احمد المقداد عضواً
	الدكتور: عادل تركي القاضي عضواً
	الدكتور: بدر صبتان الماضي مشرف خارجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

توقفت وأوصى بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٩م

الإهداء

إلى وطني الكويت

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير

(والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلمس الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة إلى رياحين حياتي

معها معنى الحياة

(زوجتي)

إلى من أرى بهم المستقبل المشرق..

إلى من أسعى بأن يفتخروا بأبيهم وواضح من أجلهم..

إلى من يحملون اسمي ووجداني

(أبنائي)

إلى الأوفياء والانتقياء في الكويت الحبيب والأردن العزيز الذين ساندوني ووقفوا إلى جانبي

(اصدقائي)

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الدكتور اصايل فلاح السرحان الذي اشرف على هذه الدراسة والذي كانت جهوده وتوجيهاته الثمينة هي التي ساهمت في إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر الى اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة الرسالة واستجماع الملاحظات التي ستجمل الرسالة وتخرجها بالثوب اللائق بها , كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات
ط	ملخص
ك	Abstract
١	المقدمة
٣	اولا: أهمية الدراسة:
٤	ثانيا: أهداف الدراسة
٤	ثالثا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٦	رابعا: حدود الدراسة:
٦	خامسا: منهجية الدراسة:
٨	سادسا: المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة:
٩	سابعا: الدراسات السابقة:
١٣	الفصل الأول حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والمواثيق الدولية
١٤	المبحث الأول مفهوم حقوق الإنسان ودور المنظمات في حماية حقوق الإنسان
١٥	المطلب الأول مفهوم قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
٢٦	المطلب الثاني خصائص حقوق الإنسان
٣٤	المبحث الثاني حقوق الإنسان في الديانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية:
٣٥	المطلب الأول حقوق الإنسان في الديانات والمواثيق الدولية
٥٠	المطلب الثاني الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
٦٠	الفصل الثاني منظمة العفو الدولية (النشأة والأهداف) ودورها في حماية حقوق الإنسان
٦١	المبحث الأول نشأة منظمة العفو الدولية مهامها وأهدافها
٦٢	المطلب الأول نشأة منظمة العفو الدولية ومهامها

٦٩	المطلب الثاني هيكلية منظمة العفو الدولية
٧٤	المبحث الثاني دور منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الانسان
٧٥	المطلب الأول أنشطة منظمة العفو الدولية
٨٢	المطلب الثاني القضايا التي تهتم بها منظمة العفو الدولية والمؤسسات التي تنفذ ذلك
٩٠	المطلب الثالث نشاطات منظمة العفو الدولية في الوطن العربي
١٠٢	الخاتمة والنتائج والتوصيات
١٠٧	المراجع
١٠٧	أ - المراجع العربية
١١٤	ب- المراجع الاجنبية

دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في الفترة ما بين

(٢٠١١-٢٠١٨)

اعداد: فهد غازي الضفيري
الاستاذ الدكتور: صايل السرحان

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٨) وقد بينت الدراسة الدور الذي تقوم به منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان، وقد عرّجت الدراسة إلى فهم الأنشطة والأهداف التي تسعى لتحقيقها منظمة العفو الدولية والتي ترتبط بالانتهاكات وقضايا السجن والتعذيب، والانتهاكات المرتبطة بالمرأة والطفل، وتدريج كل كافة الانتهاكات ورفعها للمجالس التنفيذية لتطبق القانون.

وقد أظهرت الدراسة دور المنظمات الدولية المتخصصة في حقوق الإنسان في ظل الحروب والأزمات والصراعات الدولية والتي شكّلت انتهاكات للإنسانية بعد تراجع دور الدولة في حماية حقوق الإنسان، مما اضطررت المنظمات بالتدخل واخذت تراق سيادة الدول لإغراض إنسانية تتمثل في حماية الإنسان وتقديم التسهيلات والمساعدات التي تتعلق بتوفير المأوى والأكل والمشرب.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات حيث أكدت الدراسة إلى أن هناك تراجع واضح في دور الدولة في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وقد برز هذا التراجع في ظل الحروب الأهلية والقتال الداخلي داخل الدول، بسبب

ان الدولة تصب ج هدها في بقاء النظام على حساب حقوق الإنسان،
وأوصت الدراسة على ضرورة تطبيق القانون من خلال المحاكم الخاصة على
مرتكبي الجرائم سواء كانت دول أو مجموعات مسلحة أو أحزاب عقائدية بما
يكفل ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايته.

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية - حقوق الإنسان - منظمة

العفو الدولية

The role of non - governmental organizations in the protection of human rights in the period between

(٢٠١٨-٢٠١١)

Prepared by: Fahad Ghazi Al-Dafairi

Dr. Sayel Al - Sarhan.

Abstract

This study seeks to explain the role of NGOs in the protection of human rights between 2011 and 2018. The study shows the role played by Amnesty International in the protection of human rights. The study sought to understand Amnesty International's activities and objectives related to violations, prison and torture cases, violations related to women and children, and to register all violations and submit them to the executive boards to enforce the law.

The study showed the role of international organizations specialized in human rights in light of wars, crises and international conflicts, which are complaints of violations of humanity after the decline of the role of the state in the protection of human rights, which forced the organizations to intervene and infiltrate the sovereignty of states for the humanitarian purposes of human protection and providing facilities and assistance related to providing shelter and eating And the drinker.

The study found that there is a clear decline in the role of the state in terms of the protection of human rights. This decline has emerged in light of civil wars and internal fighting within countries, because the state is striving to maintain the system at the expense of human rights. The study recommended the application of the law through the special courts to the perpetrators of the crimes, whether

States or armed groups or ideological parties to ensure the promotion and protection of human rights

Keywords: NGOs - Human Rights - Amnesty I

المقدمة

تعيش الإنسانيّة برمتها حالة من الإستقطابات المتتواعة تتجاذبها الأهواء وتتقاطع عليها المصالح بشكل متباين ومتغاير، وهي حالة معبرة عن بعض التوجهات للدول الإقليمية والبلاد المتنفذة بحثاً عن مصالحها وعن أمنها القومي والإقليمي، الذي يندش في المقام الأول سياسات اقتصادية واجتماعية تتناغم والاضاع والبيئة العامة لتلك الدول، ولم تكن في حسابها ما يسمى العرف او حقوق الإنسان حيث ما كان وأينما وجد، فقد ساهمت العديد من المتغيرات العالمية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي في إحداث تحولات وإفراز تحديات كبيرة مست بشكل كبير قدرة الدول على القيام بمهامها بشكل منفرد، بحيث تلبي تطلعات مجتمعاتها لا سيما التطلعات ذات البعد الإنساني، فكان هذا السياق مساعداً على وجود فواعل أخرى تسعى إلى القيام بالمهام، ومواجهة التحديات التي كانت من صميم اختصاص الدول، ومن هذه الفواعل نجد المنظمات الدولية غير الحكومية INGO التي سارعت لمشاركة الدول في إدارة وتبني بعض القضايا، كما تمكنت من وضع أجندات خاصة بها، وبذلك أضحيت مساهمة في رسم بعض الأدوار في مختلف المجالات التي تقتحمها.

حيث تعتبر المنظمات غير الحكومية ركيزة من ركائز حماية حقوق

الإنسان في المجتمع الدولي نظراً للإمكانيات والآليات المتعددة التي تملكها

من تحقيق مصالح الأفراد وادفاع عنها ومحاولة إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان وتسعى إلى تنفيذ القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأصبحت ضماناً كبيراً لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن بين أهم المنظمات غير الحكومية منظمة العفو الدولية التي لها دور كبير في حماية وترقية حقوق الإنسان وحرية التعبير، ولكن بالرغم من هذه الإجازات والدور الفعال لمنظمة العفو الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وترقيتها إلا أنها لم تسلم من توجيه الانتقادات على غرار جميع المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى خاصة مشكلة تسييس المنظمات غير الحكومية وتوجيه هذا الانتقاد بشكل واضح لأعضاء منظمة العفو الدولية والذي يقصد به إدخال الاعتبارات الخارجية والسياسية في اتخاذها لقرارات وإعدادها للتقارير السنوية بالرغم من وجود مبدأ الحياد والاستقلالية كأهم مبدأ لها.

حيث ظهرت الحماية الدولية لحقوق الإنسان منذ العصور القديمة، إلا أن الاهتمام الدولي والفعلي بها، لم يكن أن نرجعه إلى مرحلة الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان، التي تعتبر من أهم مراحل التطور الهامة في تاريخ حقوق الإنسان، ففي هذه المرحلة دخلت حقوق الإنسان مرحلة جديدة، حيث تحولت من مجرد مبادئ فكرية ومثالية، إلى قواعد قانونية إلزامية تضمنها حمايتها وترسخت هذه القواعد في الثورة الأمريكية لعام 1776، والإعلان

الفرد سي لد قوق الاند سان والد مواطن ل عام ١٧٨٩ (الطعي مات، ٢٠٠٦، ص:٦٣).

و لذلك جاءت هذه الدراسة التي تستحق البحث على الصعيد العملي والنظري، حيث تقسم الأهمية

اولاً: أهمية الدراسة:

١. الأهمية العملية: حيث يعالج هذا الموضوع ويركز على قضيتين أساسيتين: تتعلق الأولى بأداء المنظمات غير الحكومية، والثانية تتعلق بدور هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان، والتركيز من صب على منظمة العفو الدولية التي تسعى إلى إنشاء ثقافة حقوق الإنسان عبر بناء معرفة واسعة وإدراك حقيقي بقضايا حقوق الإنسان والتي ستركز الدراسة عليها في الفترة المتأخرة والحديثة من عام (٢٠١١ - ٢٠١٨) من تاريخ منظمة العفو الدولية وإداء قضايا حقوق الإنسان، حيث سيتطرق الباحث إلى أهم المراحل التاريخية والإجازات التي قامت بها المنظمة عبر قضايا واجهها العالم في فترات متقطعة.

الأهمية العلمية: إن الأهتمام بالبحثي والأكاديمي بالمنظمات الدولية غير الحكومية جاء مواكبا لتطور أداء ومسؤوليات هذه المنظمات، ومن المهم أن ندرك أن اتساع نطاق تمثيل المنظمات الدولية غير الحكومية من المفاهيم التي يصعب تصويرها بدقة.

ثانياً: أهداف الدراسة

تتركز أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ١- التعرف على حقوق الإنسان من حيث المفهوم والخصائص المواثيق الدولية.
- ٢- توضيح حقوق الإنسان في الديانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية.
- ٣- الكشف عن نشأة منظمة العفو الدولية؟ ومهامها وأهدافها ودورها في حماية حقوق الإنسان.
- ٤- استجلاء أهم القضايا التي تهتم بها منظمة العفو الدولية والمؤسسات التي تنفذ مهامها.
- ٥- الكشف عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن دراسة موضوع إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان يكتسي أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الاعتبارات العلمية والأكاديمية، وهذه الدراسة تحاول تسليط على الدور الحقيقي، والمأمول الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمات، حيث باتت هذه المنظمات شريكاً حقيقياً بل أصبحت تنافس الدول في مجال حقوق الإنسان وبالتالي أصبحت ثمة ضرورة كبيرة لمعرفة الحقيقة وطبيعة وكذا مدى هذه الدورة كما أن هذه

المنظمات تدرّج بذا فوذا كذا بر فف مآء لف العمل باء الءولفة الآصاء
المءءلقة بء ءوق الانءسان؁ عفر انءا ءصءم بء ءءباء كءبرة و ضءوفاا لا
سفما من طرف الءول؁ لءلك ءءءمء هءه المنءماا الءى ءبءنل اسالفل اءارفة
معةنة و اسءراءفءباا آاصاء ءءل ءءمءن من ءءقق النءاآ المءلوبة و ءءقق
الاءءاف الءى ءسعى الءءا؁ وعلل فءمءن صفاعة الءؤال المءورل الرئفسل
على النءو الءالفل: ما ءور المنءماا عفر الءكومفة فف ءمافة ءقوق
الانءسان (٢٠١١-٢٠١٨) منءمة العفو الءولفة ءالة ءراسة؟

من هنا فءقرع من السؤال المءورل الأسئلة الفرعة الءالفة:

١. إلى أفل مءل ءلعب المنءماا الءولفة عفر الءكومفة ءورال فف ءضافا

ءقوق الانءسان؟

٢. ما مفهوم المنءماا الءولفة عفر الءكومفة و ماهل ءقوق الإنءسان من

ءفء المفهوم والءصائص و ماهل الموائف الءولفة الءل عزءءها؟

٣. ءف ءؤءر منءمة العفو الءولفة فف مءال ءقوق الإنءسان؟

٤. ما هل أهم القضافا الءل ءهءم بءها منءمة العفو الءولفة والمؤسءاء الءل

ءنفء مهامها؟

٥. ما هل أهم السالفل الإءارفة المءبعة على مءسوى المنءماا الءولفة

عفر الءكومفة؟

رابعاً: حدود الدراسة:

امتدت الحدود الزمانية للدراسة من الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٨) وهي فترة جيدة لتحديد أبعاد و حدود المشكلة وتشخيص صحتها لتشخيص الدقيق للمحاولة للوصول إلى حلول تساهم في توضيح المشكلة ووصف العلاج لها.

خامساً: منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة وجد الباحث من المناسب استخدام منهج تحليل النظم ومنهج السياسة العامة.

- منهج تحليل النظم: يعتبر ديفيد ايستون من أبرز رواد هذا المنهج، استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم كطريقة في تحليل النظم المعقد في أسلوب منطقي، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق النظام، وأهدافه والإطار التنظيمي الخاص به بشكل عام، وتعتبر عملية تحليل النظم بأن النظام عبارة عن نقطة الانطلاق لاتخاذ القرار الصائب من قبل مدلل النظم وفقاً لما يتوفر لديه من بيانات المدخلات. ويهتم مدخل تحليل البيانات بكافة الأفراد والمؤسسات والمنظمات والمشاركين في عملية تحليل النظام والأدوار الموكلة إليهم، بالإضافة إلى الأجهزة والمستندات والتقارير المستخدمة في النظم، بالإضافة إلى الكشف عن نقاط الضعف في النظام القائم، وخلق حلول فعالة

للمشاكل الموجودة والعمل على تطويرها. ر ص د الأ ه د ا ف ال ت ي ي س ع ي
النظام الجديد لتحقيقها (ربيع، ١٩٧٨).

- منهج السياسة العامة: يعتبر هارولد لاسويل ودانيل ليرنر من أبرز
رواد هذا المنهج، وهو أحد المناهج الذي استندت إليه الدراسة لأنه يشكل
العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها والمتمثل له بالفواعل غير الحكومية
كالمنظمات والمؤسسات التطوعية، لأن هذا المنهج يعتمد على مجموعة من
القرارات التي يتخذها الفاعلون غير الحكوميين بهدف تحقيق غرض عام،
وبالتالي فإنه يندرج للسياسة العامة، كنتيجة متحصلة في حياة أي مجتمع
من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة والتي تشكل فيها المؤسسات
والمنظمات الدولية المرتكزات والسلوكيات والعلاقات، وفقاً لظاهرة السياسة
التي يتعامل معها النظام السياسي، فالسياسة العامة لدى استون مثلاً هو
توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة
من خلال القرارات والأدلة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية
تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية (الفهداوي، ٢٠٠١).

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١. المتغير المستقل: المنظمات غير الحكومية

٢. المتغير التابع: حماية حقوق الانسان

وبما يلي تعريفا اصطلاحيا واجرائيا لهذين المتغيرين:

١- المنظمات غير الحكومية: و في ضوء ما تقدم، يمكن تقديم تعريف مختصر لهذه المنظمات من خلال سماتها هو إنها "منظمات تطوعية إرادية معلنة لها شكل مؤسس دائم تتشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بصدقة تحقيق أهداف إنسانية لها سمه عالمية دون استهداف تحقيق الربح، وتمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي في أكثر من دولة، أو على الأقل في ثلاث دول (ماجدة، ٢٠٠٦، ص ٢١).

٢- منظمة العفو الدولية: هي منظمة دولية مستقلة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي، ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في أكثر من ٩٠ دولة حول العالم ومن أهم المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان (مرايسي، ٢٠١٢).

٣- حقوق الإنسان: علم يتعلق بالشخص ولاسيما الإنسان العامل، الذي يعيش في ظل دولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمة، أو عندما يكون ضحية للانتهاك، عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية، كما ينبغي أن تكون حقوقه ولاسيما الحق في المساواة متناسقة مع مقتضيات النظام العام (بلاور ومصعب، ٢٠١٦).

سابعاً: الدراسات السابقة:

امكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع و ما يلي اهمها:

١. دراسة ابراهيم د سين مع مر (٢٠١١) بعنوان "دور المنظمات الدولية غير حكومية في حماية حقوق الانسان: حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الانسان" والتي خلصت الى التعرف على اهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الغير حكومية في مجال حقوق الانسان من حيث الالية و ظروف المنظمة في الدفاع عن حقوق الانسان، والعلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الدولية غير حكومية ومنظمات حقوق الانسان وخاصة العربية منها.

٢. دراسة اسماء مرادسي (٢٠١٢) بعنوان "ادارة المنظمات الدولية غير

حكومية بقضايا حقوق الانسان: دراسة حالة منظمة العفو الدولية".

٣. دراسة مصطفى بلعور و شنين م صعب (٢٠١٦) بعنوان "إشكالية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دول الحراك العربي" وقد خصت الدراسة إلى أن يواجه عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دول الحراك العربي مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أدت إلى عرقلة نشاطها وظهور موجة من الخلافات بينها وبين الحكومات التي قامت بعضها بتعليق عمل هذه المنظمات تحت مجموعة من الذرائع أبرزها الدوافع الأمنية وغياب المصداقية من خلال اتهامها بالتبعية لبعض الجهات الغربية وتنفيذ أجندتها الخفية، مما طرح جدلاً بين الأكاديميين ومخترفي الفاعلين السياسيين حول طبيعة الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية في الدول العربية.

٤. دراسة صالح محمد صالح البوفلاح (٢٠١٦) بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي لحقوق الإنسان" والتي هدفت إلى التعرف على ظروف ونشأة المنظمات الدولية غير الحكومية ومجالات نشاطها ودورها في حماية حقوق الإنسان والتعرف على المواثيق والاتفاقيات الدولية بما يخص حقوق الإنسان وتوصلت الدراسة إلى أن نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية أحدثت تغيير في الخطاب العالمي نحو القانون الدولي والإنساني.

٥. دراسة من نال عسا سي (٢٠١٥) بعنوان " دور المنظمات الاقليمية
في حماية حقوق الانسان" والتي هدفت الى فحص دور المنظمات الاقليمية
في حماية حقوق الانسان والتي خلصت الى ان هذه الدور اكثر فاعلية من
دور الامم المتحدة وذلك يعود لاسباب التقارب والتجانس في انظمتها
وايدولوجيتها.

٦.دراسة (David Weissbrodt,1977). بعنوان Non Governmental
Organizations in the Implementation of Human Rights
غير الحكومية في تطبيق حقوق الإنسان. أظهرت أهم انتهاكات حقوق الإنسان بكل
أنواعها، وكشفت الدراسة عن اهم معسكرات العمل القسري في الاتحاد السوفيتي
سابقا، والاعتقالات الجماعية في تشيلي، والتعذيب في البرازيل، وإسبانيا، والقتل
الفليدني في بلغاست وأوغندا، وعمليات القمع في كل بلدان العالم، وسوء معاملة
المرضى العقليين والمتخلفين في الولايات المتحدة، وانتهاك الحقوق الثقافية والدينية
في الصين، وزائير، والفصل العنصري والقمع العنصري في جنوب أفريقيا، وناميبيا،
وروديسيا، والتمييز ضد المرأة في كل بلدان افريقيا. لذلك هي دراسة شاملة وضحت
اشهرت الانتهاكات الانسانية في العالم .

٧.دراسة (Lina Marcinkutė(٢٠١١) بعنوان THE ROLE OF
HUMAN RIGHTS NGOS: HUMAN RIGHTS DEFENDERS OR
STATE SOVEREIGNTY DESTROYERS? دور المنظمات غير

الحكومية في مجال حقوق الإنسان: المدافعون عن حقوق الإنسان . وقد أكدت الدراسة على دور العولمة التي أعطت الفرص للمنظمات غير الحكومية للظهور على الساحة العالمية كواحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية في عمليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ووضحت الدراسة إن ظهور جهات فاعلة جديدة في مجال حقوق الإنسان يثير تساؤلات ليس فقط حول تأثيرها على حماية حقوق الإنسان ، ولكن أيضاً على تأثيرها على الدولة ، التي كانت لفترة طويلة تحتكر البت في كيفية التعامل مع مواطنيها. وتهدف الدراسة إلى تحليل دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان من منظور سيادة الدولة مقابل / حقوق الإنسان ، وتطرح الدراسة تساؤلات وتجب عن الأسئلة التالية: ما هي مساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان؟ هل تؤدي أنشطتهم إلى تحسينات حقيقية في ممارسات حقوق الإنسان داخل الدولة؟ ما هو تأثيرها على سيادة الدولة؟ كيف تؤثر أنشطة المنظمات غير الحكومية على سلطة الدولة وشرعيتها؟ أظهر التحليل أن تأثير المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان على سيادة الدولة وحماية حقوق الإنسان يعتمد على العديد من العوامل ، مثل مستوى التنمية في البلاد ، والنظام السياسي ، وحجم المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ، وهذا يؤدي إلى الاستنتاج الأولي بأن الإنسان قد تكون المنظمات غير الحكومية من المدافعين عن حقوق الإنسان ومدمري سيادة الدول.

الفصل الأول حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والمواثيق الدولية

لقد أحدثت الحرب العالمية الثانية ملامحاً من القتل والجرحى والمهاجرين واللاجئين، وقد عاش هؤلاء حياة البؤس والحرمان وكثير من الانتهاكات الإنسانية مما استدعى ذلك المنظمات الإنسانية الاهتمام بكرامة الإنسان وخصوصيته، وقد شكلت انتهاكات حقوق الإنسان مداراً اهتمام المنظمات الإنسانية، فبعد انشطت الحرب العالمية الثانية رحاها قرر زعماء العالم وضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة وضع خارطة تضمن حقوق كل فرد في أي مكان أو زمان فاقترحت الزعامات المشرعة للإنسان من خلال إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، من خلال مشاركة أكثر من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء في إعداد الصيغة النهائية وبموجب القرار ٢١٧ ألف في تاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس لمعالجة القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان (الهاللي، ٢٠٠٧، ص: ٢٤).

واستناداً لما سبق سيتم دراسة هذا المحور من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان ودور المنظمات في حماية حقوق الإنسان

المبحث الثاني: حقوق الإنسان في الديانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية

المبحث الأول مفهوم حقوق الإنسان ودور المنظمات في حمايتها

حقوق الإنسان

نشأت فكرة الحقوق الأساسية من الحاجة إلى حماية الفرد من الاستخدام (التعسفي) لسلطة الدولة، ولذلك كان الاهتمام منذ صلباً في البداية على تلك الحقوق التي تلزم الحكومات بالامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة يُشار عادةً إلى حقوق الإنسان في هذه الفئة باسم "الحريات الأساسية" وبما أن حقوق الإنسان تعتبر شرطاً مسبقاً لزيادة وجود إنساني كريم، فهي بمثابة دليل وقانون للتشريع.

وسيتيم دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم قانون حقوق الإنسان والد قانون الدولي

الإنساني

المطلب الثاني: خصائص حقوق الإنسان

المطلب الأول مفهوم قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان: تعد حقوق الإنسان حقوقاً متصلة في جميع البشر، بغض النظر عن الجنسية أو المكان أو الإقامة أو الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر كل الناس متساوون في الحقوق الإنسانية دون تمييز، وهذه الحقوق لها مترابطة ومتراصة وغير قابلة للتجزئة (الدسوقي، ٢٠٠٧، ص: ٤١).

حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات الأساسية التي تخص كل شخص في العالم، من الولادة وحتى الموت، وهي تنطبق بغض النظر عن المكان الذي تتواجد فيه أو ما تؤمن به أو كيف تدار أن تعيش حياتك (السامرائي، ١٩٩٧، ص: ٤١)

حيث تستند هذه الحقوق الأساسية على القيم المشتركة مثل الكرامة والإنصاف والمساواة والاحترام والاستقلال، ويتم تعريف هذه القيم وحمايتها بموجب القانون في بريطانيا حقوقاً للإنسانية محمية بموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨.

وتستند حقوق الإنسان إلى مبادئ بديهية كرامة ونزاهة ومساواة واحترام واستقلالية في أكثر الأحيان، وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان حيث يحرم آلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم من الحصول على محاكمة عادلة

وتعذيب و سجن بسبب ما يعتدقون أو يعتقدون، و يتم استهداف المدنيين في أوقات الحرب ويضطر الأطفال للقتال. (المالكي، ٢٠٠٨، ص: ٢٨).

إن مبادئ حقوق الإنسان تدخل رؤية عالم حر و عادل و سلمي وتضع معايير دنيا لكيفية معاملة الأفراد والمؤسسات في كل مكان للناس كما أن حقوق الإنسان تمكن الأشخاص الذين لديهم إظهار عمل عندما لا يتم استيفاء هذه المعايير الدنيا، لأن الناس لا يزالون يتمتعون بحقوق الإنسان حتى إذا كانت القوانين أو أولئك الذين في السلطة لا يعترفون بها أو يحمونها.

حقوق الإنسان، حقوق تنتمي لفرد أو مجموعة من الأفراد لمجرد كونهم بشراً، أو كنتيجة لضعف الإنسان المتأصل، أو لأنه من الضروري لإمكانية وجود مجتمع عادل أيضاً كان مبررها النظري، فإن حقوق الإنسان تشير إلى سلسلة واسعة من القيم أو القدرات التي يعتقد أنها تعزز من الوكالة البشرية أو تدمي المصالح الإنسانية وتعزز أذنها ذات طابع عالمي، من ناحية ما تدعى على قدم المساواة لكل البشر والحاضر والمستقبل (باسيل، ١٩٩٣، ص: ٣٠).

حقوق الإنسان هي معايير تسمح لجميع الناس بالعيش بكرامة، وحرية، ومساواة، وعدالة، وسلام كل شخص لديه هذه الحقوق لمجرد أنهم بشر وهي مكفولة للجميع دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو

اللغة أو الدين أو لرأي السياسي أو غير ذلك أو الأصل القومي أو
الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر حقوق الإنسان ضرورية
للنمو الكامل للأفراد والمجتمعات (المالكي, ٢٠٠٨, ص: ٣١).

ينظر العديد من الناس إلى حقوق الإنسان كمجموعة من المبادئ
الأخلاقية التي تنطبق على الجميع وحقوق الإنسان هي أيضا جزء من
القانون الدولي، اللوائح في المعاهدات والإعلانات التي تحدد حقوقا محددة
مطلوبة من جانب البلدان غالباً ما تقوم الدول بإدراج حقوق الإنسان في
قوانينها المحلية والوطنية والمحلية (الدسوقي, ٢٠٠٧, ص: ٤٥).

إن مفهوم حقوق الإنسان التي تدل على الحقوق الدنيا للأفراد مقابل دولته
هو مفهوم قديم مثل الفلسفة السياسية أساس حقوق الإنسان هو مفهوم عدم
التمييز ولكن عندما ننظر إلى تاريخ البشرية، كان هناك دائماً وجود فجوة
واسعة بين المفهوم والممارسة، بين المبادئ المجردة وتنفيذها ثم حقوق
الإنسان ادعاءات الأفراد أو الجماعات على المجتمع وهي تشمل الحق في
التحرر من التعذيب، والحق في الحياة، والمعاملة اللاإنسانية، والحق في
الحرية والأمن، والحق في الخصوصية، والحق في المحاكمة العادلة، وحرية
الفكر، والضمير، والدين، وحرية الرأي والتعبير، والحق للزواج والحق في

تكوين أسرة، والحق في المشاركة في حكومة المرء إما بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال ممثل منتخب بحرية (البرعي، ١٩٨٥، ص: ٦٥).

وقد تم استخدام مصطلح "حقوق الإنسان" للدلالة على مجموعة واسعة من الحقوق تتراوح بين الحق في الحياة والحق في الهوية الثقافية أنها تطوي على جميع الشروط السابقة الأولية لوجود إنساني كريمة يمكن طلب هذه الحقوق وتحديدها بطرق مختلفة على المستوى الدولي، يوجد تمييز في بعض الأحيان بين الحقوق المدنية والسياسية، من جهة، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى يوضح هذا القسم هذا التمييز وبما أن هناك تصنيفات أخرى يتم استخدامها أيضاً، فسيتم أيضاً مراجعتها، دون المطالبة، بأن هذه التصنيفات تعكس إجماعاً دولياً من الواضح أيضاً أن الفئات المختلفة تتداخل إلى حد كبير (عبد الوهيد، ١٩٨٦، ص: ٢٢٣).

وقد أثر على أصول حقوق الإنسان في كل من الفلسفة اليونانية والأديان العالمية المختلفة في عصر التنوير (القرن الثامن عشر) ظهر مفهوم حقوق الإنسان كفئة صريحة وأصبح الرجل والمرأة يُنظر إليه على أنه فرد مستقل بذاته يتمتع بطابع معين من الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف والتي يمكن التذرع بها ضد حكومة وينبغي حمايتها من قبلها ومن هنا،

اعتبرت حقوق الإنسان شروطاً أساسية مسبقة لوجود جدير بالكرامة الإنسانية (شطانوي، ٢٠٠١، ص: ١٥٥).

تعكس حقوق الإنسان الحد الأدنى من المعايير الضرورية لكي يعيش الناس بكرامة تعطي حقوق الإنسان للناس حرية اختيار الطريقة التي يعيشون بها، وكيف يعبرون عن أنفسهم، وما هو نوع الحكومة التي يريدون دعمها، من بين أشياء أخرى كثيرة كما تضمن حقوق الإنسان للناس الوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والسكن والتعليم، حتى يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من جميع الفرص أذيراً، من خلال ضمان الحياة والحرية والمساواة والأمن، فإن حقوق الإنسان تحمي الناس من الإساءات من قبل أولئك الأكثر قوة (السامرائي، ١٩٩٧، ص: ٤١).

ويندرج مفهوم حقوق الإنسان في إطار القانون الدستوري والقانون الدولي وقد تم تحديده للدفاع عن طريق وسائل مؤسسية حقوق البشر ضد حاخانات السلطة التي ترتكبها أجهزة الدولة وفي نفس الوقت، هو تعزيز إقامة ظروف معيشية بشرية وتنمية شخصية الإنسان من أجل فهم سهل، يمكن فهم مفهوم حقوق الإنسان على أنه يرتبط بمفهوم المساواة تـجدر الإشارة إلى أن جميع البشر يريدون أن يعاملوا بإنصاف وعلى قدم المساواة، والمساواة هي شرط مسبق لحرية الإنسان (عبد السلام، ١٩٨٧، ص: ٤٦).

ثانياً: القانون الدولي الإنساني: هو مجموعة من القواعد الدولية، التي أنشئت بموجب معاهدة أو عرف، والتي تهدف إلى وجه التحديد إلى حل المشاكل الإنسانية الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية وهي تحمي الأشخاص والممتلكات التي تتأثر، أو قد تتأثر، بنزاع مسلح وتحدد من حقوق أطراف النزاع في استخدام أساليب ووسائل الحرب التي يختارونها ومن المؤكد أن الصراع هو مثال على ذلك (عمر، ٢٠٠٥، ص: ٢٧).

بعبارة أخرى، قد يتم تقييد أو تعليق عدد من الحقوق (حرية التنقل، الحرية والأمن، حرية تكوين الجمعيات) خلال حالة الطوارئ العامة، ولكن فقط إلى "المدى الذي تقتضيه متطلبات الوضع" (على الصعيدين الإقليمي والوطني) ومع ذلك، تبقى هناك "جوهرية" من الحقوق لا يجوز تعليقها في أي وقت أو في أي ظرف من الظروف (شطناوي، ٢٠٠١، ص: ١٥٩).

في أوقات النزاع المسلح، يدخل نظام قانوني خاص، هو القانون الدولي الإنساني حيز التنفيذ إنها مجموعة من القواعد التي تتكيف بشكل خاص مع النزاعات المسلحة التي تعمل على حماية ضحايا الحرب (المدنيون والجرحى والمرضى والسجناء والمشردون وغيرهم) ولتتظيم سير الأعمال العدائية حيث أنها لا تنطبق إلا في ظروف استثنائية، مسموح يتم وضع العديد من البنود

للنزاعات المسلحة الدولية، لكن القليل منها ينطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية والغرض الرئيسي من القانون الدولي الإنساني هو حماية حياة المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وكرامتهم الإنسانية الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية (المقاتلون المحتجزون أو الجرحى أو المرضى)، والحد من حقوق الأطراف المتنازعة في استخدام أساليب الحرب التي يختارونها، والهدف هو الحد من المعاناة والأضرار الناجمة عن الصراع المسلح (عبد السلام، ١٩٨٧، ص: ٥٠).

من خلال القيام بذلك، يمكن القول بأن القانون الدولي الإنساني يحمي "جوهر" حقوق الإنسان في أوقات النزاع المسلح وتشمل تدابير الحماية الأساسية هذه حظر الاسترقاق وحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وحظر أي تطبيع رجعي للقانون وبخلاف حقوق الأخرى (مثل حرية التعبير والحركة وتكوين الجمعيات) التي يمكن إلغاؤها في أوقات الطوارئ الوطنية، لا يمكن أبداً تعليق الحماية الأساسية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني إذا تم جمع كل هذه الحماية الأساسية، يمكن ملاحظة أن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يذعان على حقوق أساسية أساسية (الرحباني، ٢٠١١، ص: ٢١).

القانون حقوق الإنسان يمكن العثور على أول آثار لقانون حقوق الإنسان
في القرن الثامن عشر وبالفعل، فإن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان
ومواطني 1789 وشرعة الحقوق الأمريكية المعدتين في عام 1791 يمثلان
مبدأ بداية قانون حقوق الإنسان في وقت لاحق، كان تحت تأثير الأمم
المتحدة (UN) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 أن تطور
حقوق الإنسان بدأ بشكل جدي تم التوقيع على عهدين هامين في عام
1966: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الجيل الأول من
حقوق الإنسان) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية (الجيل الثاني من حقوق الإنسان) (شطناوي، 2001، ص: 104).

العهد الأول لا يزال المعيار وقد خدم كمدج للعديد من المعاهدات
الأخرى وكذلك المواثيق الوطنية للحقوق والحريات أما الجانب الثاني، فقد رأى
تأثيره محدوداً بإمكانيات التنمية الاقتصادية في كل بلد وخصائص إقليمية
يتضمن الجيل الثالث من حقوق الإنسان حقوقاً عالمية ناشئة مثل الحق في
التنمية والسلام والبيئة الصحية وما إلى ذلك ومع ذلك، لم يتم بعد تحديد هذه
الحقوق أو إنفاذها بشكل واضح كما تم الاعتراف بحقوق الإنسان من خلال
المنظمات الإقليمية: الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات
الأساسية (1950، المجلس من أوروبا)، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
(1969، منظمة الدول الأمريكية)، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان

والشعوب ١٩٨١، منظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان عام ١٩٩٠، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتتضمن معظم هذه الصكوك على آليات للتنفيذ، إما في شكل هيئات قضائية فعالة (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البالدان الأمريكية لحقوق الإنسان)، أو في شكل هيئات شبه قضائية (لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب) أو كأجهزة للإبلاغ (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) (عمر، ٢٠٠٥، ص: ٢٧).

لقد تم وضع حقوق جميع أفراد العائلة البشرية لأول مرة في عام ١٩٤٨ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة بعد التجارب المروعة للمحرقة والحرب العالمية الثانية، وسط الفقر المدقع لكثير من سكان العالم، سعى العديد من الناس إلى إنشاء وثيقة من شأنها أن تعكس الآمال والطموحات والحماية التي يحق لكل شخص في العالم الحصول عليها والتأكد من أن مستقبل البشرية سيكون مختلفاً انظر الجزء الخامس، "المرفقات" للنص الكامل والنسخة المبسطة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (د سين، ١٩٨٤، ص: ١٩١).

غير أنه يمكن التأكيد على أن مفهوم حقوق الإنسان لا يمكن تحديده بسهولة ولا يمكن الإقرار به عالمياً لقد كان يتغير من وقت لآخر، ومكان إلى مكان، والناس إلى الناس حتى في مجتمع معين، كان اختلافه واضحاً من

شريحة إلى أخرى ومن هنا لم يكن المعنى الحقيقي لحقوق الإنسان ثابتاً
وبدلاً من ذلك، فإنها تتطور بمرور الوقت وكانت تحت إشراف دائم بسبب
اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومع ذلك، فإن القاعدة التأسيسية
احترام شخصية الإنسان وكرامته، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الجنس
أو الدين أو أي اعتبار آخر، كانت في كل مكان وفي كل مرة (السامرائي،
١٩٩٧، ص: ٤١).

ومن الملاحظات الشائعة أن البشر في كل مكان يتاجون إلى تحقيق
قيم أو قدرات متنوعة لضمان سلامتهم الفردية والجماعية كما أنه من
الملاحظات الشائعة أن هذا المطلوب سواء تم وضعه أو التعديل عنه كمطلب
أخلاقي أو قانوني غالباً ما يكون محبطاً بشكل مؤلم من قبل القوى
الاجتماعية والطبيعية، مما يؤدي إلى الاستغلال والاضطهاد وغير ذلك من
أشكال الحرمان الجذور المتأصلة في هذه الملاحظات المزوجة هي بداية ما
يسمى اليوم "حقوق الإنسان" والعمليات القانونية الوطنية والدولية المرتبطة بها
(قصيلة، ٢٠٠٩، ص: ٢٢٣).

وعادة ما يتم التعبير عن حقوق الإنسان العالمية و ضمانها بموجب
القانون، وفي أشكال المعاهدات، والقانون الدولي العرفي، والمبادئ العامة

وغيرها من مصادرات القانون الاءل و ينص الاءانون الاءل لاءق الاءسان الاء التزامات الاءومات بالءمل بطرق معينة أو الاءمءناع عن بعض الاءفعال، من أءل ءعزیز وءماية لاءق الاءسان والءرباء الاءاسية للأءراء أو الاءماعاء (ءاء الله، ٢٠١٠، ص: ١٩).

فء صءقء ءمیع الاءول الاء موافقة واءءة الاء الأقل، و صءقء ٨٠ الاء المائة من الاءول الاء أربع معاءهءاء أو أكءر من المعاءهءاء الاءاسية لاءق الاءسان، مما یعكس موافقة الاءول الاء ءءشئ الاءزاماء قانونية لها وءعطي ءعبءرا ملموسا عن العالمية، وءءمءع بعض القواء الاءاسية لاءق الاءسان بءماية عالمية بموءب الاءانون الاءل العرفي الاء ءمیع الاءءوء والءضاراء (السامراءي، ١٩٩٧، ص: ٤٤).

المطلب الثاني خصائص حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي الحريات التي تتشأ عن طريق الاعتراف أو الاتفاق الدولي الذي يفرض معايير السلوك على جميع الدول حقوق الإنسان متميزة عن الحريات المدنية، وهي الحريات التي يحددها قانون دولة معينة وتطبقها تلك الدولة في نطاق سلطتها.

تُفهم حقوق الإنسان بشكل عام على أنها "حقوق أساسية غير قابلة للتصرف، والتي يحق للشخص الحصول عليها ببساطة لأنها أو إنسان"، ومن ثم يتم تصور حقوق الإنسان على أنها عالمية (قابلة للتطبيق في كل مكان) ومساواة (ذات الشيء بالنسبة للجميع) قد توجد هذه الحقوق كحقوق طبيعية أو حقوق قانونية في القانونين الوطني والدولي، تشمل حقوق الإنسان الحق في الحرية الشخصية والعملية القانونية الواجبة؛ لحرية الفكر والتعبير والدين والتنظيم والحركة؛ التحرر من التمييز على أساس العرق أو الدين أو السن أو اللغة أو الجنس؛ في التعليم الأساسي إلى العمل والممتلكات وقد تم تحديد القوانين حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات الدولية، والمعاهدات، والمنظمات، لا سيما الأمم المتحدة، وتحتفظ هذه القوانين ممارسات مثل التعذيب والرق والإعدام بدون محاكمة والاحتجاز التعسفي أو النفي Scheinin Martin

(،٢٠١٢p،٢١)

ولدى حقوق الإنسان خصائص ثابتة وشاملة ومتراصة وغير قابلة للتجزئة، ويمكن تحديد هذه الخصائص كما يلي (معزوز، ٢٠٠٥):

١- حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف، لا ينبغي أن تؤخذ بعيداً، إلا في حالات محددة وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة على سبيل المثال، قد يتم تقييد الحق في الحرية إذا تم إدانة الشخص بجريمة من قبل محكمة قانونية.

٢- مترابط وغير قابلة للتجزئة: جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، سواء كانت حقوقاً مدنية أو سياسية، مثل الحق في الحياة والمساواة أمام القانون وحرية التعبير؛ والدقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الدقوق في العمل والضمان الاجتماعي والتعليم، أو الدقوق الجماعية، مثل الحق في التنمية وتقرير المصير، غير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتراصة تدسين حق واحد يسهل تقدم الآخرين وبالمثل، فإن الحرمان من حق واحد يؤثر سلباً على الآخرين (حسانين، ٢٠٠٤).

٣- حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف: يعد حق الإنسان مبدأً عالمي، ودقوق الإنسان هو حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان وقد تم التأكيد على هذا المبدأ، كما تم التأكيد عليه أولاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، في العديد من الاتفاقيات والإعلانات

والقرارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان فقد أشار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، إلى أنه من واجب الدول تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٤- المساواة وعدم التمييز: عدم التمييز هو مبدأ شامل في القانون الدولي لحقوق الإنسان المبدأ موجود في جميع معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية ويوفر الموضوع الرئيسي لبعض الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وينطبق المبدأ على كل شخص في ما يتعلق بجميع حقوق الإنسان وحرياته ويحظر التمييز على أساس قادمات غير الشاملة مثل الجنس والعرق واللون وما إلى ذلك ويكمل مبدأ عدم التمييز بمبدأ المساواة، كما هو مذكور في المادة ١، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحراراً وامتساوين في الكرامة والحقوق" (بهاء الدين، ٢٠٠٨).

٥- الحقوق والواجبات: حقوق الإنسان تستتبع الحقوق والواجبات تتحمل الدول التزامات وواجبات بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان

وحمايتها وإعمالها إلا التزام بالاحترام يعني أنه يجب على الدول الامتناع عن التدخل أو الحد من التمتع بحقوق الإنسان يتطلب إلا التزام بالحماية من الدول حماية الأفراد والجماعات من انتهاكات حقوق الإنسان ويعني إلا التزام بالوفاء أنه يتعين على الدول اتخاذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع بحقوق الإنسان الأساسية على المستوى الفردي، بينما يحق لنا حقوقنا الإنسانية، يجب علينا أيضاً احترام حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين.

٦- العالمية: في الوقت الحالي، يتحدث جميع الأفراد تقريبا عن حقوق الإنسان ترتبط هذه الحقوق في معظمها بالحقوق والحريات الأساسية، والتي يتم التعبير عنها في دساتيرها الخاصة حول العالم إن مفهوم حقوق الإنسان محاولة لمحاولة حماية الفرد من الظلم والمظالم يجب أن تتوفر هذه الحقوق مع ياراً إنسانياً لجميع الناس وجميع الأمم (بو مدين، ٢٠١٠).

٧- التدويل: إن موضوع حقوق الإنسان هو فردي وكذلك العالم بأسره تتعلق حقوق الإنسان بالمستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية لا يتم الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها على جميع المستويات على المستوى الدولي أصبحت الدول أطرافاً في عدد من المعاهدات

والاتفاقيات الدولية التي تتطلب تدوينها في شكل قوانين وطنية وبلدية وفي أعقاب إنشاء الأمم المتحدة، اعتُمدت عشرات من الصكوك الدولية التي تحدد القواعد والمعايير لتعزيز الادترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترامها.

٨- الترابط: من الملاحظ أن بعض حقوق الإنسان أكثر أهمية من غيرها على سبيل المثال، هل الحق في الحياة أكثر أهمية من حق الإنسان في الغذاء، الذي بدونه لا يمكن أن تكون الحياة مستدامة، أو أكثر أهمية من حق الضمان الاجتماعي، هنا يلاحظ أن حقوق الإنسان هذه مترابطة فيما بينها من المهم ملاحظة أنه لا يوجد تمييز واضح بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووفقاً للقانون الدولي، يتمتع كل فرد بحقوق معينة متصلة في كل فرد بسبب وجوده كإنسان، بغض النظر عن طبقته أو لونه أو عقيدته أو لغته أو أيديولوجيته أو جنسيته (عده، ٢٠١٥).

إن أحد الآثار الهامة لهذه الخصائص هو أن حقوق الإنسان يجب أن تكون محمية بموجب القانون (دكم القانون) وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم أي نزاع حول هذه الحقوق للفصل فيها من خلال محكمة مختصة ومحايدة ومستقلة، وتطبيق الإجراءات التي تضمن المساواة الكاملة والعدالة للجميع

الأطراف، وتحدد المسألة وفقاً لقوانين واضحة ومحددة وقائمة من قبل،
معروفة للجمهور وأعلن علناً (Alston, 1990, p366).

من الصعب للغاية التعبير عن "حقوق الإنسان"، وذلك لأن الدول
تختلف في الخلفية الثقافية والنظم القانونية والظروف الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية، ومع ذلك يمكننا القول أن الحقوق التي يتم تعديها جميعاً للناس
بسبب إنسانيتهم هي حقوق الإنسان، إن حقوق الإنسان كائنات عقلانية لديهم
حقوق أساسية معينة، هذه الحقوق معروفة باسم حقوق الإنسان هناك حقوق
لا يمكن حرمان أي شخص من دون فعل الظلم الكبير.

حقوق الإنسان هي مبادئ أخلاقية أو معايير تصف معايير معينة
للسلوك البشري، ويتم حمايتها بانتظام كحقوق قانونية في القانون المدني
والقانون الدولي وهي تُفهم عادة على أنها حقوق أساسية غير قابلة للتصرف
"التي يحق للشخص الحصول عليها ببساطة لأنها للإنسان، والتي هي
"متأصلة في كل البشر" بغض النظر عن أمتهم، موقعهم، لغتهم، دينهم،
أصلهم العرقي أو أي حالة أخرى فهي قابلة للتطبيق في كل مكان وفي كل
مرة بمعنى كونها عالمية، وهي متساوية بمعنى أن تكون هي نفسها للجميع
ويُنظر إليها على أنها تتطلب التعاطف وسيادة القانون وتفرض على

الأشخاص اذ ترمح حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين، ويُظن عموماً إلى أنه لا ينبغي اتخاذها إلا نتيجة للإجراءات القانونية الواجبة استناداً إلى ظروف محددة؛ على سبيل المثال، قد تشمل حقوق الإنسان التحرر من السجن غير القانوني والتعذيب والتنفيذ.

لذلك تبرز مجموعة من الخصائص لحقوق الإنسان ترتبط بكرامة الإنسان وإنسانيته ويمكن إيجازها كما يلي (Scheinin,2012).

١- للأفراد: حقوق الإنسان تنتمي إلى فرد بسبب وجوده ذاته هم موروثون من قبل جميع الأفراد بغض النظر عن طاقمهم، دينهم، جنسهم وجنسياتهم.

٢- الأساسية والضرورية: هذه الحقوق ضرورية لجميع الأفراد في غيابهم، فإن الرعاية المادية والمعنوية والاجتماعية والروحية أمر مستحيل كما أنها ضرورية لأنها توفر الظروف المناسبة للنهوض الأخلاقي للشعب.

٣- الاتصالية بكرامة الإنسان: فحقوق الإنسان مرتبطة بكرة الكرامة الإنسانية وهكذا فإن جميع الحقوق الأساسية للذات على كرامة الإنسان يمكن أن تسمى حقوق الإنسان.

٤- لا رجعة فيه: حقوق الإنسان لا رجعة عنها لا يمكن أن تؤخذ بعيداً عن أي سلطة أو سلطة إنهم ينتمون إلى شخص لأنه ببساطة إنسان.

٥- اللازمة لتحقيق غرض الحياة: الحياة البشرية لها غرض ينطبق مصطلح "حقوق الإنسان" على تلك الشروط الأساسية لتحقيق هذا الغرض بما أن الحقوق مرتبطة بغاية الحياة البشرية لا تم لك أي حكومة سلطة الحد من هذه الحقوق أو إزالتها.

٦- عالمي: حقوق الإنسان ملك لكل واحد منا القيم التي تشكل أساس هذه الحقوق متأصلة في الطبيعة البشرية.

٧- الحقوق ليست مطلقة: كل حق يدمر مع بعض الواجبات والمسؤوليات الخاصة لذلك، ويخضع كل حق لقيود معينة.

المبحث الثاني حقوق الإنسان في الديانات والاتفاقيات والمواثيق

الدولية:

لقد وردت حقوق الإنسان منذ الخليقة، وقد نصت الديانات السماوية على صون كرامة الإنسان واحترامه، وقد جاءت المواثيق والاتفاقيات الدولية لتعزيز هذه الحقوق.

وعليه وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: حقوق الإنسان في الديانات والمواثيق الدولية

المطلب الثاني: حقوق المدنية والسياسية وحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

والاجتماعية والثقافية:

المطلب الأول حقوق الإنسان في الديانات والمواثيق الدولية

الم تعد حقوق الإنسان على الدول او المنظمات بل هي حقوق شرعتها
الديانات السماوية الإسلامية والمسيحية واليهودية، وقد برز كثير من
المنظمات والمؤسسات والاتفاقيات التي تهتم بحقوق الإنسان و صون كرامته
ومن خلال هذا المطلب تم الاطلاع على اهم الاطر التي ساهمت في حماية
حقوق الإنسان على مستوى الديانات السماوية، والقوانين الوضعية والاتفاقيات
الدولية والمنظمات الإنسانية.

أولاً: الديانات السماوية

يرتبط التنوع الديني ارتباطاً وثيقاً بالتنوع الثقافي، الذي أصبح، نتيجة
للعولمة، قضية لا يمكن تجنبها في المجتمع وفي أوروبا وأماكن أخرى. إن
أساس الرسالة التي تنقلها الأديان يتجاوز الاضرام، وهو حب الجار (الذي
يمكن أن يكون في الغالب "البعد البعيد"). كما ترى من الأذشطة، لا سيما
في مجالات العمل الخيري والاجتماعي. ولكن كيف إذن، لا تلعب الأديان
دوراً أكثر نشاطاً في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، أو أنها تشك في
بعض الأديان في بعض الأديان كمسألة مبدأ؟ وفوق كل شيء، كيف يمكن
من بين مجموعات معينة من الأديان، أن تتشأ أفكار متعصبة
جديدة وقاتلة تسم الكثير من الصراعات الحالية (الموحي، ٢٠٠٨).

أن بعض هذه الأدیان لعبت دوراً حاسماً في تقدير الاعتراف بالحقوق ،
كتعبير عن كرامة الإنسان غير القابلة للتصرف سواءً معاً أو على الأقل من
خلال بعض أعضائها ، وبالفعل باسم تعليمهم ، يبقى الأمر بالنسبة لنا هو
نسأل كيف يمكننا أن نضمن ، وفقاً لهذا المبدأ ، أن يستمروا في التعاون ،
بطريقتهم الخاصة ، في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها؟ ما هي الطرق
التي يمكن بها للدول ، والأديان نفسها ، من خلال أعضائها وقادتها والمجتمع
المدني أن تساهم في تحقيق هذا الهدف (عبدالوهاب، ٢٠١٥).

١-الديانة المسيحية: أبرزت الديانة المسيحية أهمية احترام الإنسانية،
وقدمت الديانة المسيحية الإنسان، فهي دعوة دينية خالصة، دعت إلى
التسامح والمساواة ومدبة الإنسان لأخيه الإنسان ومحاولة التعصب الديني،
وأكدت على فصل الدين عن الدولة في مقولة (دع ما لقيصر لقيصر وما لله
الله) فهي رسالة حررت الإنسان من عبادة الحاكم وسلطاته وميزت بين
الإنسان باعتباره مواطناً يخضع للدولة وقوانينها وبين الإنسان باعتباره فرداً،
وله إرادة مستقلة حرة في الأرض(رضوان، ٢٠٠٧ ، ص:٣٣).

أما عن حقوق الإنسان في المسيحية، فقد جاءت مباشرة بأن الناس
متساوون وأن العلاقة بين بني البشر يجب أن تقوم على المحبة، وسعت
المسيحية لإقامة مجتمعاً مثالياً إلا أن الإمبراطورية الرومانية ناصبت

المسيحية في أول عهدها عداء شديداً، مما دفع المسيحيون الأوائل إلى رفع شعار دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، لتبتعد بذلك المسيحية عن قضايا السلطة والحريات، وقد لاقى رجال الكنيسة في تلك المرحلة عواقب كبيرة، دفعوا فيه غلي ما يمتلكون في سبيل نشر تعاليم الديانة المسيحية، والتي كانت امتداداً لفلسفة التسامح والتآخي (هنري، ٢٠١١، ص: ١٤).

وفي واقع الأمر فإن المسيحية تضمنت قيماً من أهمها السلام، وقد ساهمت التعاليم التي دعت إليها إلى التخفيف من المعاداة الهمجية التي كانت سائدة، كما ركزت المسيحية على كرامة الإنسان وعلى المساواة بين جميع البشر باعتباره أبناء الله، ونادت المسيحية بمبدأ الفصل بين السلطة الدينية والدنيوية، لإيمانها بفكرة العدالة وضرورة اتخاذ الأسرة والكنيسة والدولة وسائل لتحقيق السعادة الإنسانية، وفتحت أبواب الكنائس للعبيد ودافعت عن الفقراء والمستضعفين ضد الأغنياء، إلا أن المناخ السياسي السائد في أوروبا وقتها وقف حجرة عثرة أمام تطبيق المبادئ التي جاءت بها الديانة المسيحية، نتيجة سيطرة الباباوات وتحكمهم في مصير الإنسان وخير دليل على غياب حقوق الإنسان في تلك الفترة، الحروب الصليبية التي أعلنوها على شعوب الشرق وما نجم عنها، من انتهاك لحقوق الإنسان في المنطقة، كما ساهم النظام الإقطاعي بشكل كبير في إبادة كل القيم الداعية إلى تكريس حماية

حقوق الإنسان، حيث قيد الحريات الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير (اليسوعي، ١٩٩٤، ص: ٧٠).

٢-الديانة الإسلامية: تعد حقوق الإنسان جوهر الدين الإسلامي، فالبشر المنتشرون في، وهذا ما أكده القرآن الكريم في سورة الإسراء (٧٠). "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَدْرِيَّ آدَمَ وَحَمَلْنَا هُمْ فِي الْبَدْرِ وَالْبَدْرُ وَرَزَقْنَا هُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَا هُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا" صدق الله العظيم، كذلك لخطبة الرسول في خطبة الوداع تأكيد على احترام حقوق الإنسان بعدم التمييز في اللون أو الجنس أو الأصل وقد قال "أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحد منكم على أحد ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت اللهم فاشهد (طه، ٢٠٠٩).

الإسلام وحقوق الإنسان

يمكن إبراز حقوق الإنسان في الإسلام، استناداً إلى القرآن والتقاليد الإسلامية. وقد قال أبو العلاء المودودي، وهو شخصية مهمة في الحركة الإسلامية في منتصف القرن العشرين: "لا قد وضع الإسلام بعض الحقوق الأساسية العالمية للإنسانية ككل". ووفقاً للمودودي، فإن الحق في الحياة والأمن والحرية والعدالة حقوق إسلامية أساسية. يعتبر إعلان القاهرة لعام ١٩٩٠ حول حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن منظمة التعاون

الإسلامي محاولة ملموسة لصياغة هذه الحقوق الإسلامية. وينص الإعلان على أن "الحقوق الأساسية والحريات العامة هي جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي" وأن "جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية".

خالد ، سليم عبد الفتاح (٢٠١٢). الحريات في الشريعة الإسلامية - مقارنة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ط ١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، (لبنان، ص ٢٨.

وينظر الإسلام للإنسان نظرة تتمثل بالرقى والتكريم باعتباره خليفة الله على الأرض والمكلف بعمارتها بعد أن اصطفاه الله وفضله على سائر خلقه، وجعل له الهيمنة على كل ما فيها وما تحتها وما باطنها وما يحيط بها، وكرمه بالعقل ليسود العالم، وأن هذا التفضيل إنما كان بالعقل الذي هو عماد التكليف، وعلى هذا الأساس فقد أقر الإسلام للإنسان حقوقاً وحث على مراعاتها والدفاع عليها وحذر من إهدارها، كما بالغ الإسلام في تقديس الحرية الإنسانية إلى حد جعل العقل هو السبيل لإدراك وجود الذات الإلهية، فحرره بذلك من تأثير الخوارق والمعجزات المادية والمأثورات بل ومن سيطرة الرسل والأنبياء، وهنا قمة التحرر ونفي الإكراه في الدين. كما حتم الإسلام ضرورة الالتزام بمبدأ العدالة والمساواة مهما كانت الأسباب، حتى مع العداوة

وقد تجلت المساواة في صور عدة أهمها المساواة أمام القانون والتكليف العامة، إن حقوق الإنسان في الإسلام تتبع عقيدة التوحيد القائمة على مبدأ الشهادة لا إله إلا الله، وهو منطلق كل الحقوق والحريات، لأن الله عز وجل خلق الناس (القضاة، ٢٠٠٦، ص: ١١٠).

لذلك ان سياسة الإسلام اتجاه الناس تتلخص في كون أحكامه قائمة على تأمين كرامته، وأنه لا تميز في الحقوق بين إنسان وآخر بسبب النسب أو المال، فالإسلام دين يدعو إلي التعاون علي الخير والبر دون النظر إلي دين أو جنس أولون، كما يحترم حق الإنسان في عقيدته وحرمة الاعتداء علي ماله ودمه وعرضه، ودعي إلي التكافل بين أبناء المجتمع.

أكد الدين الإسلامي مجموعة من الحقوق التي تعطي للإنسان حرية العيش بسلام وامن دون ان تتجاوز هذه الحقوق حقوق الآخرين، فهي حقوق مة يدة وليس مطلقة، وتقع ضمن اطر القرآن والسنة النبوية والتي من أهمها ما يلي (غانم، ٢٠٠٠، ص: ٢):

١- تأمين الحياة والممتلكات : وقد شكل الخطاب الذي ألقاه النبي بمناسبة في حجة الوداع ، إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ."

٢- حماية الشرف : من حقوق المؤمنين بعضهم على بعض، أن (لا يسخر

قوم من قوم (بكل الكلام، من قول، وفعل دال على تحقير الأخ المسلم، فإن ذلك

حرام، لا يجوز، وهو دال على إعجاب الساخر بنفسه، وعسى أن يكون المسخور به خيرا من الساخر، كما هو الغالب والواقع، فإن السخرية، لا تقع إلا من قلب ممتلئ من مساوئ الأخلاق، متحل بكل خلق ذميم، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم "بحسب امرئ من الشر، أن يحقر أخاه المسلم".

٣- أ من الحريات الشخصية: لقد وضع الإسلام مبدأ القائل بأنه لا يمكن سجن أي مواطن ما لم تثبت إدانته في محكمة علنية. إن اعتقال رجل فقط على أساس الشك والإلقاء في سجن دون إجراءات قضائية مناسبة ودون إتاحة فرصة معقولة له للدفاع عن نفسه أمر غير مسموح به في الإسلام.

٤- حرية التعبير: يمنح الإسلام حق حرية الفكر والتعبير لجمع مواطني الدولة الإسلامية بشرط أن يستخدم في نشر الفضيلة والحقيقة وليس لنشر الشر، والمفهوم الإسلامي لحرية التعبير أفضل بكثير من المفهوم السائد في الغرب. حيث لا يسمح الإسلام تحت أي ظرف من الظروف بأن يتم نشر الشر. كما أنه لا يعطي أي شخص الحق في استخدام لغة مسيئة.

٥- حرية العقيدة وحرية الضمير، فقد أعطى الإسلام الحق للأفراد في أن تدهن م شاعره الدينية بالاحترام الواجب ولن يتم قول أو فعل قد يتعدى على حقه.

٣-الديانة اليهودية: فقد أكدت الديانة اليهودية على حقوق الإنسان،

وكل ما يتعلق بقواعد العناية بالشعب ومصيره، بل نادى بالجزاء على الفضيلة

والعقاب على الرذيلة إلا أن اليهودية أجترب نوع من التحريف فأعطت
للإسرائيليين اليهودي خصوصية واحدة تراثية تختلج عن الأمم والشعوب
الأخرى، وقد شكلت الأبعاد السياسية نواة التحريف في العقيدة لغايات
ترسيخ الاعتراف والوجود اليهودي على الأرض، فقد استند اليهود إلى
نصوص التوراة المحرفة وإلى ما جاء في التلمود الذي يعد شريعة بني
إسرائيل العليا والتي اعتبرت من شعبيهم شعب الله المختار، وبهذا فقد
فضّلوا اليهود أنفسهم على كل شعوب الأرض، وهذا الاعتراف يشكل
إقراراً بعدم المساواة، بل تكريساً للتمييز والتفاضل بين البشر، وهي أحد
الصور لانتهاك حقوق الإنسان، وقد أجاز التلمود اليهودي السماح بقتل
غير اليهودي، كما أجاز التلمود لرق، ولاكن لغير اليهودي باعتباره
شعب الله المختار (أبو عواد، ٢٠١٨).

بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك دعم يهودي نشط لميثاق الأمم
المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد استمر اليهود في لعب دور
مهم في الدعوة لحقوق الإنسان، حيث يؤكد العديد من اليهود، مثل العديد
من أعضاء التقاليد الدينية الأخرى، أن حقوق الإنسان هي تعبير عن دينهم
(الباش، ٢٠٠٦، ص: ١٠٣).

يقر الحاخام دان يال بولندي الجنسية بأن عبارة "حقوق الإنسان" هي مفهوم قانوني حديث. ومع ذلك، يجادل بأن "نظام القيم والأفكار" التي تركز عليها حقوق الإنسان هي من بين المعتقدات التي تشكل جوهر الكتاب المقدس اليهودي وتقليد الأفكار والممارسات التي تتدفق منه. تستمد مجموعة الأفكار التي تمثلها عبارة "حقوق الإنسان" في التقليد اليهودي من التأكيد اللاهوتي الأساسي لـ لدين اليهودي. التأكيدات اللاهوتية الأساسية لـ لدين اليهودي، التي تتطلب الاعتراف بحرمة الفرد والمساواة بين الجميع كأطفال الله، "تخدم كتدعيم لالتزام اليهود بالفكرة التي نطلق عليها "حقوق الإنسان"، البولندي أكد أن تاريخ الشعب اليهودي قد أظهر بوضوح ضرورة الحريات والحماية، والتي يتم تحديدها من خلال عبارة "حقوق الإنسان".

وقد أكدت منظمة نحن ملتزمون بمبادئ العدالة لجميع مخلوقات الله. وهي المنظمة الوحيدة في إسرائيل إذها تتحدث عن حقوق الإنسان في صوت التقليد اليهودي. وتؤكد المنظمة في ذلك قولها "نستمد سلطتنا من مصدرين رئيسيين: التقاليد اليهودية الإنسانية ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في الوقت الذي يُسمع فيه الفهم القومي للنقل إلى اليهودية بشكل متكرر وبصوت عالٍ، يعبر الحاخامون من أجل حقوق الإنسان عن المسؤولية التقليدية اليهودية عن سلامة ورفاهية الغريب، والضعيف، والأرامل، واليتيم.

لقد دافع بعض اليهود عن حقوق الإنسان العالمية بينما سعى يهود آخرون إلى تبرير إنكار هذه الحقوق لأولئك الذين يبدو أنهم يهددون سيطرة اليهود على الأرض التي يطلق عليها اليهود إسرائيل والعرب باسم فلسطين. وعندما لم تكن هناك دولة يهودية ، سعى الحاخامات فقط إلى ضمان بقاء اليهود داخل المجتمعات الأخرى. فقد علم الحاخامات أن على اليهود واجب أقل في رعاية غير اليهود من رعاية اليهود. فقد كانت هذه التعاليم الدينية قد ساهمت في بقاء الشعب اليهودي في ظل ظروف صعبة ومتعالية. ومع بداية الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨ ، تمت صياغة التمييز بين اليهود وغير اليهود في قوانين تميز ضد غير اليهود. وبمجرد أن بدأت حكومة يهودية تطبق مثل هذه القوانين على المواطنين غير اليهود في إسرائيل ، كان الصراع مع قانون حقوق الإنسان الذي يتم تطويره من خلال الأمم المتحدة أمرًا لا مفر منه. اليوم ، تدافع إسرائيل عن تصرفاتها ليس فقط على أساس احتياجاتها الأمنية ، ولكن أيضا على أساس هويتها الدينية كدولة تراقب القانون اليهودي. في الوقت نفسه ، يزعم العديد من اليهود أنه من خلال اتخاذ هذا الموقف ، تذكر إسرائيل تقلدها النبوي ، الذي يرفض فهمًا عرقيًا لدعوة الله ويدعم العدالة لجميع الشعوب (عكام ، ١٩٩٩ ، ص: ٣٤).

ثانياً: المنظمات الدولية

١- الأمم المتحدة: وقد أكدت الأمم المتحدة في الفصل الأول: الأغراض والمبادئ كأحد مقاصد الأمم المتحدة بقولها نحن الشعوب التي حددتها الأمم المتحدة نسعى لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي جلبت مرتين في حياتنا حزناً لا يوصف للجنس البشري، مما شكل ذلك إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والذكور والكبيرة والصغيرة، وتهيئة الظروف التي يمكن من خلالها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولي (يحياوي، ٢٠٠١).

٢- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: من المتفق عليه عمومًا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان اعتمد هذا الإعلان في عام ١٩٤٨، وألهم مجموعة غنية من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الملزمة قانوناً وما زال مصدر إلهام لنا جميعاً سواء في معالجة المظالم، في أوقات الصراعات، في المجتمعات التي تعاني من القمع، وفي جهودنا نحو تحقيق التمتع العالمي بحقوق الإنسان إنه يمثل الاعتراف العالمي بأن الحقوق الأساسية والحريات الأساسية متأصلة في جميع البشر، غير القابلة للتصرف والتطبيق على قدم المساواة على الجميع،

وأن كل واحد منا يولد بالحرية والمساواة في الكرامة والحقوق مهما كانت
جنسيتها أو مكان إقامتها أو نوع الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو
اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر، فقد تعهد المجتمع الدولي
في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ بالتزامه بالكرامة والعدالة لنا جميعاً (الزوبع،
٢٠٠٨).

٣- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
هو وثيقة مهمة في تاريخ حقوق الإنسان صاغها ممثلون لهم خلفيات قانونية
وثقافية مختلفة من جميع مناطق العالم، وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم
المتحدة الإعلان في باريس في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ (قرار الجمعية
العامة ٢١٧ ألف) كمياري مشترك للإذجازات لجميع الشعوب وجميع الأمم
وهي تنص، للمرة الأولى، على أن حقوق الإنسان الأساسية محمية عالمياً
وقد ترجمت إلى أكثر من ٥٠٠ لغة (فايق، ٢٠٠١، ص: ٤٣).

٤- **معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان**: ومن أهم
الاتفاقيات هي كما يلي (سعيد، ٢٠٠٩):

أ **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**: وقد أعدت اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٦
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وهي أول معاهدة شاملة لحقوق الإنسان في

القرن الحادي والعشرين و هي أول اتفاقية لحقوق الإنسان تفتح للتوقيع من قبل منظمات التكامل الإقليمية دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣ مايو ٢٠٠٨.

ب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جمع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: وهي معاهدة متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة تنظم حماية العمال المهاجرين والأسر وقعت في ١٨ كانون الأول ١٩٩٠، ودخل حيز النفاذ في ١ تموز/٢٠٠٣ بعد بلوغ عتبة ٢٠ دولة تصديق في آذار ٢٠٠٣، وتراقب لجنة العمال المهاجرين تنفيذ الاتفاقية، وهي واحدة من الدول السبع المرتبطة بالأمم المتحدة هيئات معاهدات حقوق الإنسان لا قد حان الوقت لإلقاء نظرة أكثر شمولاً على الأبعاد المختلفة لفضيحة ضحية الهجرة، التي تشمل الآن مئات الملايين من الناس، وتؤثر على بلدان المنشأ والعبور والمقصد نحن بحاجة إلى فهم أفضل لأسباب التدفقات الدولية للناس وعلاقاتها المعقدة مع التنمية " الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، من تقريره عن تعزيز المنظمة، ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٢ (بهاء الدين، ٢٠٠٨).

ج الاتفاقية الدولية لحماية جمع الأشخاص من الاختفاء القسري: تضع هذه الاتفاقية في اعتبارها التزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها، مع مراعاة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص

أ. بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في
مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وإذ
يشير أيضاً إلى إعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء
القسري الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٣٣/٤٧
المؤرخ ١٨ كانون الأول، ١٩٩٢ (المحاميد، ٢٠١١).

٥- الميثاق العربي لحقوق الإنسان: وهو ميثاق تم اعتماده في القاهرة
في ١٥ أيلول ١٩٩٤، ضمن إطار ديباجة جامعة الدول العربية التي تؤكد
الكرامة الإنسانية منذ أن كرمها الله بجلالها على العالم العربي مهد الأديان ومهد
الضارقات التي أكدت حقها في حياة كريمة مبنية على الحرية والعدالة
والسلام، عملاً بالبادئ الأبدية للأخوة والمساواة بين جميع البشر التي أقامتها
الشريعة الإسلامية والأديان السماوية، وإذ تعترف بالعلاقة الوثيقة بين حقوق
الإنسان والسلم العالمي، إذ تعيد تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان
العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك أدكام العهد الدولي الخاص بالأمم المتحدة
بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحقوق
الثقافية وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (معزوز، ٢٠٠٥)

٦- المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان

أ. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: هي أول اتفاقية لمجلس أوروبا وهي حجر الزاوية في جميع أنشطتها وقد اعتمدت في عام ١٩٥٠ ودخل حيز التنفيذ في عام ١٩٥٣، ويعدت صديقه شرطاً أساسياً للاندضمام إلى المنظمة تشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تنفيذ الاتفاقية في الدول الـ٤٧ الأعضاء في مجلس أوروبا بما يمكن للأفراد تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى محكمة ستراسبورغ بمجرد استنفاد جميع إمكانيات الاستئناف في الدولة العضو المعنية، ويستعد الاتحاد الأوروبي للتوقيع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مما يخلق مساحة قانونية أوروبية مشتركة لأكثر من ٨٣٠ مليون مواطن (سعيد، ٢٠٠٩، ص: ٤٣).

ب. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، الأطراف في هذه الاتفاقية المعنونة "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"؛ وفي ١٧ إلى ٢٠ يوليو ١٩٧٩ بشأن إعداد "مسودة أولية بشأن ميثاق أفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" توفير جملة أمور منها إنشاء هيئات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب؛ إذ تضع في اعتبارها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي ينص على أن "الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هدفان أساسيان لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الأفريقي (طه، ٢٠٠٩، ص: ٥٤).

المطلب الثاني الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية:

تعترف جميع النقاد والفكر الفلاسفة والثوريين العظماء في العالم بأن البشر يستحقون العيش في الحرية والعدالة والكرامة والأمن الاقتصادي، ونشأت شرعية الحقوق الدولية من هذه النقاد، وتدعو جميع الحكومات إلى التأكد من أن مواطنيها لديهم حقوق إنسانية مدنية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وإن الإشارة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها "حقوق" تستخدم الإطار القانوني الذي تم تطويره بموجب القانون الدولي، وتتيح للأفراد إدعاءات مشروعاً ضد الجهات الحكومية وغير الحكومية للحصول على الحماية والضمانات (Andreassen, 1988, p333).

خلال الحرب الباردة، وفي إطار النظرية الاقتصادية التنافسية، كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كثير من الأحيان مضملة باعتبارها "قوائد"، مما يعني أن الأفراد ليس لديهم ادعاءات أساسية لأشياء مثل الطعام والمأوى بعدد دخول العهد حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦، بدأ التشريع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في التطور وتقدمًا كبيراً بعد تشكيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتطلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية ضمان حصول الناس على الاحتياجات الأساسية، وأن يكون للناس صوت في القرارات التي تؤثر على رفاههم والفقر والظلم ليسا حتميين ولا طبيعيين، بل ينبعان من قرارات وسياسات متعمدة، ويوفر الإطار القانوني لحقوق الإنسان وسيلة لتدخّل المسؤولين العموميين للمساءلة عن سياسات وأولويات التنمية.

وتنبعث صياغة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي مطالب طويلة الأمد لهذه الحقوق الأساسية من قبل الناس في جميع أنحاء العالم، وتعكس القلق على حياة كل فرد، لا سيما الأكثر ضعفاً، كما هو مذكور في العديد من التقارير الفلاسفية والدينية وغيرها (1999 Arambulo,

وفي ظل عصر العولمة الاقتصادية المتزايدة وتزايد عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، هناك حاجة ملحة للمجموعات القاعدية والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين وغيرهم من المنظمات والأفراد لتوحيد العلاقات بين النضالات المستمرة والمطالبة بإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في الممارسة في فهم حالات وأزمات الفقر والحرمان باعتبارها انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدلاً من مجرد سوء الحظ، أو أحداث

خارجة عن السيطرة البشورية، أو نتيجة لعيوب فردية يقع التزام على الدول، وبشكل متزايد، على الشركات والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، لمنع مثل هذه الحالات ومعالجتها (بن قانة، ٢٠٠٥).

حديث في جميع أنحاء العالم، يتم استخدام إطار الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعزيز الإجراءات من أجل العدالة و ضد الظلم، وتضخيم البدائل التقدمية لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجلب النشاط في قضايا قانونية أمام الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمحاكم وغيرها من هيئات التي تختص في حل النزاعات والمطالبات بالتغيير والتوثيق والإعلان عن الانتهاكات المتكررة والمجتمعات المحلية المعنية، ووضع التشريعات، وتحطيل الميزانيات المحلية والاتفاقيات التجارية الدولية لضمان الامتثال لحقوق الإنسان، وبناء التضمن بين المجتمعات المحلية وعبر العالم، لتجمع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين النساء والرجال والمهاجرين والسكان الأصليين والشباب والشيوخ، من جميع أنحاء العراق والأديان والتوجهات السياسية والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، في تحقيق مشترك للفظ على حرية وكرامة الإنسان العالمية (حسين، ٢٠١٤).

الم يميز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أي تمييز بين الحقوق، وقد ظهر التمييز في سياق توترات الحرب الباردة العميقة بين الشرق والغرب، واتجهت اقتصادات السوق في الغرب إلى التركيز بشكل أكبر على الحقوق المدنية والسياسية، بينما أبرزت اقتصادات الكتلة الشرقية المخطط لها مركزياً أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأدى ذلك إلى التفاوض واعتداء هذين منفصلين أحدهما بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والآخر بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ذلك، فقد تم التخلي عن هذا الفصل الصارم منذ ذلك الحين، وكانت هناك عودة إلى البنية الأصلية للإعلان العالمي في العقود الأخيرة، دمجت معا هذات حقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جميع الحقوق (سعيد، ٢٠٠٩).

وينظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها تتطلب مستويات عالية من الاستثمار، بينما يقال إن الحقوق المدنية والسياسية تقتضي بساطة أن تمتنع الدولة عن التدخل في الحريات الفردية صحيح أن العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب في بعض الأحيان مستويات عالية من الاستثمار المالية والبشرية لضمان التمتع الكامل بها غير أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب أيضاً من الدولة الامتناع عن التدخل في الحريات الفردية، مثل الحريات النقابية أو الحق في

البحث عن عمل يذتاره المرء وبالمثل، فإن الحقوق المدنية والسياسية، رغم أنها تشمل الحريات الفردية، تتطلب أيضاً استثماراً لتحقيقها الكامل على السبيل المثال، تتطلب الحقوق المدنية والسياسية البنى التحتية مثل نظام المحاكم الفعال، والسجون التي تدرم الحد الأدنى من الظروف المعيشية للسجناء، والمساعدة القانونية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وما إلى ذلك (بن عثمان، ٢٠١٢، ص: ١٨٤).

تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الإنسان في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء، والملبس، والإسكان، والحق في الصحة الجسدية والعقلية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التمتع بصحة جيدة، والبيئة، والحق في التعليم.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي جزء من قانون حقوق الإنسان الذي تطور في أعقاب الحرب العالمية الثانية ويشمل قانون حقوق الإنسان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في حرية التعبير والحق في محاكمة عادلة هذه الحقوق متشابكة بعمق: على السبيل المثال، الحق في الكلام بحرية يعني القليل بدون تعليم أساسي، الحق في التصويت يعني القليل إذا كنت تعاني من الجوع

وبالمثل، فإن الحق في العمل يعني القليل إذا لم يُسمح لك بالالتقاء والتجمع في مجموعات لمناقشة ظروف العمل (الهلسة، ٢٠١٢، ص: ٧٦).

غالباً ما يكون من الصعب على الأفراد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة البحث عن عمل، أو المشاركة في النشاط السياسي أو ممارسة حرية التعبير لديهم وبالمثل، تقل احتمالات حدوث المجاعات حيث يمكن للأفراد ممارسة الحقوق السياسية، مثل الحق في التصويت وبالنتيجة، عند التدقيق الدقيق، فإن فئات الحقوق مثل "الحقوق المدنية والسياسية" أو "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" لا معنى لها ولهذا السبب، من الشائع بشكل متزايد الإشارة إلى الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يلي:

١- الحقوق المدنية: غالباً ما يستخدم مصطلح "الحقوق المدنية" بالإشارة إلى الحقوق المنصوص عليها في المواد الثمانية عشر الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي ترد جميعها تقريباً كقواعد معاهدة ملزمة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من هذه المجموعة، تم تحديد مجموعة أخرى من "حقوق السلامة الجسدية"، والتي تتعلق بالحق في الحياة والحرية والأمان للشخص، والتي توفر الحماية من العنف الجسدي ضد الشخص والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتقال التعسفي، الاعتقال والنفي

والعبودية والاستعباد، والتدخل في خصوصية المرء ودقته في الملكية، وتقيد حرية المرء في الحركة، وحرية الفكر والوجدان والدين ويكمن الفرق بين "الدقوق الأساسية" (انظر أدناه) و"دقوق السلامة الجسدية" في حقيقة أن الأولى تشمل الدقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها لا تشمل حقوقاً مثل حماية الخصوصية والملكية على الرغم من أن حق المساواة في المعاملة والحماية في القانون لا يعتبر حق نزاهة، إلا أنه حق مؤكد كحق مدني علاوة على ذلك، يلعب هذا الحق دوراً أساسياً في إعمال الدقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بن عثمان، ٢٠١٢، ص: ١٨٧).

٢- الدقوق السياسية: بشكل عام، الدقوق السياسية هي تلك المذصوص عليها في المواد من ١٩ إلى ٢١، من مجلس دقوق الانسان، وأيضاً مقذنة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي تشمل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، والحق في المشاركة في حكومة بلد ما، والحق في التصويت والترشح للانتخابات في انتخابات دورية حقيقية تجري بالاقتراع السري (انظر المواد ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

٣- الدقوق الاقتصادية والاجتماعية: تم إدراج الدقوق الاقتصادية والاجتماعية في المواد من ٢٢ إلى ٢٦ UDHR، وتم تطويرها ووضعها

كقوا عدم اهدة ملزمة في العهد ا لدولي ا خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الحقوق توفر ال ظروف اللازمة للازدهار والرفاهية تشير الحقوق الاقتصادية، على سبيل المثال، إلى الحق في الملكية، والحق في العمل، الذي يذتاره المرء أو يقبله بحرية، والحق في أجر عادل، والحد المعقول لساعات العمل، والحقوق النقابية الحقوق الاجتماعية هي الحقوق اللازمة لمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الصحة والمأوى والغذاء والرعاية الاجتماعية والحق في التعليم (انظر ال مواد من ٦ إلى ١٤، من العهد ا لدولي ا خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) (Búrca, 2005).

٤- الحقوق الثقافية: ي سرد الإ اعلان الحقوق الثقافية في ال مادتين ٢٧ و ٢٨: الحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع، والحق في المشاركة في التقدم العلمي والحق في حماية الم صالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي علمية أو أدبية أو الإذتاج الفني ا لذي هو المؤلف (انظر أيضاً ال مادة ١٥، من العهد ا لدولي ا خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ال مادة ٢٧، من العهد ا لدولي ا خاص بالحقوق المدنية والسياسية) (Feldman ,2002).

ان الانق سام المزوم بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ف جرت العادة على القول بأن هناك اختلافات جوهرية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية وقد تم النظر إلى هاتين الفئتين من الحقوق على أنها مفهومان مختلفان وقد تم تحديد الاختلافات بينهما على أنها ثنائية ووفقاً لهذا الرأي، تعتبر الحقوق المدنية والسياسية معبراً عنها بلغة دقيقة للغاية، تفرض فقط التزامات سلبية لا تتطلب موارد لتنفذها، وبالتالي يمكن تطبيقها على الفور من ناحية أخرى، يتم التعبير عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعبارات غامضة، وفرض التزامات إيجابية فقط مشروطة بوجود الموارد وبالتالي تتطوّر على تحقيق تدريجي (Alston P. (١٩٩٤)

إن المعارضين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك بعض العاملين في مجال حقوق الإنسان، يجادلون بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست قابلة للإدفاذ القضائي وأنها غامضة للغاية بحيث لا يمكن مراقبتها بفعالية ومع ذلك، فقد كرّست معظم الدول ذات السيادة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دساتيرها، وهناك العديد من الأمثلة على المحاكم التي تطبق القانون الداخلي والدولي لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما لم يمنع الغموض وكالات التنمية الدولية من إنتاج كميات هائلة من الأبحاث حول الظروف الاجتماعية

والاقتصادية العالمية ويشمل ذلك منهجيات موحدة لمقارنة الظروف في مختلف البلدان والمناطق، ومؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤشرات المتعلقة بالجندسين، وقياس معدل التقدم لليونيوسف، وتقارير التنمية العالمية للبلدان، ولدى سبيل المثال لا الحصر (Gauri,2005).

لا يمكن أن يعزى الإهمال التاريخي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى العقبات المنهجية وبيد ما توجد دائماً حاجة إلى مؤشرات إضافية لقياس الامتثال في حقوق محددة، يجب التأكيد على أن تعريف جمع الحقوق، حتى التحرر من التعذيب، يتغير ويتسع بمرور الوقت من خلال الممارسة العملية تظل العقبة الرئيسية أمام تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي الافتقار إلى الإرادة والالتزام السياسيين من جانب الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقع على عاتقها مسؤولية احترام هذه الحقوق وحمايتها وتعزيزها لصالح جمع البشر (Bouandel ,1997)

الفصل الثاني منظمة العفو الدولية (النشأة والأهداف) ودورها في حماية حقوق الإنسان.

تعد كثير من الظروف الإنسانية الصعبة التي عاشها الإنسان سواء كانت بسبب الفقر والظلم الواقع عليه، أو لأسباب ترتبط بالكوارث الطبيعية، أو لعوامل سياسية أجبرته لم غادرة وطنه، والتي شكلت جميعها ظروف إنسانية استعدت الضمير الإنساني بأن يخرج عن صمته، بعد تقاعس دور الدولة الاهتمت بحقوق الإنسان، ولو بتقديم أبسط مقومات العيش الكريم، وإبسط الحقوق الإنسانية في حفظ وصيانة منظومة الإنسان الحياتية من خلال توفير المأوى والمأكل والمشرب (عبد العظيم، ٢٠٠٢).

وسيتم دراسة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نشأة منظمة العفو الدولية مهامها وأهدافها

المبحث الثاني: دور منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان

المبحث الأول نشأة منظمة العفو الدولية مهامها وأهدافها

لقد شكلت الصراعات والحروب انتهاكا لحقوق الإنسان، وقد تفاعل كثير من الأفراد والمؤسسات والمنظمات الإنسانية مع هذا الانتهاك، واجتمعوا جميعاً من حمايته وصون كرامته باعتباره إنساناً مع حق البقاء وحق العيش، لقد شكلت منظمة العفو الدولية أحد المنظمات الإنسانية التي تطوع منتسبيها من حماية الإنسان والحفاظ على حياته وحقوقه.

وعليه سيتم دراسة المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة منظمة العفو الدولية ومهامها

المطلب الثاني: هيكلية منظمة العفو الدولية

المطلب الأول نشأة منظمة العفو الدولية ومهامها

منظمة العفو الدولية هي منظمة غير حكومية مقرها لندن تركز على حقوق الإنسان وتقول المنظمة إن لديها أكثر من سبعة ملايين أعضاء ومؤيد في جميع أنحاء العالم، والمهمة المعطاة للمنظمة هي الحملة من أجل "عالم يتمتع فيه كل شخص بكل حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (خيل، ١٩٩٣، ص: ١١٢).

منظمة العفو الدولية هي عبارة عن حركة دمالات عالمية تعمل على تعزيز كل شيء، بما يتعلق بحقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الحقوق الدولية والمعايير الإنسانية على وجه الخصوص، وتقوم منظمة العفو الدولية بدمالات لإطلاق سراح جميع سجناء الرأي؛ و ضمان المحاكمات العادلة والعاجلة للسجناء السياسيين؛ إلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب، والمعاملة القاسية الأخرى للسجناء؛ إنهاء القتل السياسي و"الاختفاء"؛ ومعارضة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جماعات المعارضة (فرماس، ٢٠١٣، ص: ٤٨).

منظمة العفو الدولية (العفو) هي واحدة من المنظمات غير الحكومية الدولية المكرسة لتعزيز حقوق الإنسان وتنتشر على نطاق واسع حملات

ومنذ شورات منظمة العفو من قبل القادة السياسيين والصحفيين والدبلوماسيين والأكاديميين، وتساعد منظمة العفو الدولية في وضع جداول الأعمال والتأثير على الحكومات والهيئات الدولية الأخرى مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تأسست منظمة العفو الدولية في لندن عام ١٩٦١، بعد نشر مقال "السجناء المذسبون" في صحيفة الأوبزرفر في ٢٨ مايو ١٩٦١، من قبل المحامي بيتر بنديسون وتلقت منظمة العفو الدولية باه إلى انتهاكات حقوق الإنسان وحملات من أجل الامتثال للقوانين والمعايير الدولية يعمل على تعبئة الرأي العام للضغط على الحكومات التي تسمح بإساءة المعاملة وتعتبر العفو أن عقوبة الإعدام هي "الحرمان النهائي من حقوق الإنسان والذي لا رجعة فيه، منحت المنظمة جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٧٧ عن دفاعها عن كرامة الإنسان ضد التعذيب، وجائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في عام ١٩٧٨ (الموسوي، ٢٠٠٥، ص: ٣).

تأسست منظمة العفو الدولية على يد بيتر بينيديسون، وهو محام بريطاني كان في الأصل نيته في إطلاق نداء في بريطانيا بهدف الحصول على عفو عن السجناء الرأي في جميع أنحاء العالم سرعان ما وجدت اللجنة

التي تعمل من أجل هذه القضية أن هناك حاجة إلى توثيق مفصل لهذه الفئة من السجناء أدركوا تدريجياً أن العمل يجب أن يتم على أساس دائم كان عدد السجناء للرأي هائلاً وكانوا موجودين في كل جزء من العالم (Elizabeth, 2006).

جاءت فكرة إنشاء منظمة العفو الدولية كأول شمعة إضاءات، وترمز الشمعة إلى أمل بيتر بنديسون أنه من خلال عمله، ستسلط منظمة العفو الدولية الضوء على أدلك الأماكن، حيث ذهبت انتهاكات حقوق الإنسان دون مראה ودون عقاب مستوحاة من المثل القائل "إشعال شمعة واحدة أفضل من مليون لعنة بحق الظلام (Buchanan, 2002).

ومنظمة العفو الدولية هي حركة عالمية تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان وهي مستقلة عن جميع الحكومات ومحايدة في علاقتها بالجماعات السياسية والإيديولوجيات وذ طوط النق سيم لديني تعمل الحركة من أجل إطلاق سراح النساء والرجال الذين تم اعتقالهم بسبب إدانتهم أو لكونهم بشرتهم أو أصلهم العرقي أو عقيدتهم شريطة ألا يكونوا قد استخدموا أنفسهم القوة أو حدثوا الآخرين على اللجوء إلى العنف وإنها فئة السجناء هذه التي تطلق منظمة العفو الدولية اسمها "سجناء الرأي" وأعلنت الحركة عام ١٩٧٧ سنة

السجناء والرأي" وجمعت توقيعات لنداء موجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (عبد العزيز, ٢٠٠٣).

وتقوم منظمة العفو الدولية تكشف الدقائق حول الانتهاكات وخروقات حقوق الإنسان قد تهم القضايا الأفراد أو الظروف داخل دولة معينة، ولكن المنظمة تسعى أيضاً لمواضيع مختلفة، مثل عقوبة الإعدام يتم نشر النتائج في تقارير خاصة ينظم أعضاء منظمة العفو الدولية إجراءات ودملات هادفة لوضع حد للانتهاكات.

وتشجع منظمة العفو الدولية الناس على اتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة أولئك الذين يعانون من خلال استخدام دملات كتابة الخطابات التي تضغط على الأشخاص الأقوياء لمساعدة الأبرياء، وقد ساعدت دملات كتابة الرسائل على إطلاق سراح آلاف السجناء منذ إنشاء مجموعة الضغط هذه في عام ١٩٦١، وقد وضعت منظمة العفو الدولية رسالة إنسانية، ومهام وأهداف تعمل لتحقيقها من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان وحماية حقوقه، ومن خلال هذا المطالب سيتم الاطلاع الرسالة والمهام التي تسعى لتحقيقها موضحة كما يلي :

تؤكد منظمة العفو الدولية من خلالها رسالتها كإحدى المنظمات غير الحكومية الأكثر تأثيراً في مجال حقوق الإنسان، وهو يعزز المعرفة بقيمة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويد تدخل في حالات معينة من انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الأساسية.

الأمم المتحدة العفو الدولية والتي تقوم على تعزيز القيم والمعايير الإنسانية للمساهمة في مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على النحو المذكور عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وضمن المعايير الإنسانية التالية (خنفوسي، ٢٠١٤، ص: ٦٣).

١. المطالبة بالإفراج عن جميع سجناء الرأي، ومحاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة للسجناء السياسيين، وإلغاء عقوبة الإعدام، والتعذيب والمعاملة القاسية الأخرى للسجناء، لإنهاء القتل السياسي و "الاختفاء".

٢. رفض كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق كل شخص في السلامة الجسدية والعقلية، بغض النظر عن أي اعتبار سياسي.

٣. رفض كل أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق كل شخص للتعبير عن قناعاته، وأن يكون خالياً من أي تمييز ضد الجنس أو العرق أو الجنسية.

٤. معاقبة كل حاول ارتكاب جريمة انتهاك الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، لتطوير عملها لصالح حماية اللاجئين وتعزيز القادة المتشددة لمنظمتها.

تجريم كل الإعمال التي تتنافى مع القيم الإنسانية: فهي ترفض د جز الرهائن والتعذيب وقتل السجناء وغير ذلك من عمليات القتل المتعمدة والتعسفية.

٥. مساعدة طالبي اللجوء المعرضين لخطر العودة إلى بلد قد يتعرضون فيه لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والجوهرية.

٦. التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، والأمم المتحدة (UN) ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛ والقيام بمبادرات لزيادة المساءلة في العلاقات العسكرية والأمنية والشرطة الدولية (خنفوسي، ٢٠١٤).

٧. تنظيم برامج تثقيفية وتوعوية في مجال حقوق الإنسان حيث أطلقت في تشرين الأول/٢٠٠٢، حملة عالمية لإبراز التناقض بين حماية حقوق الإنسان التي يملكها أولئك الذين يعيشون في الاتحاد الروسي في القانون الدولي والوطني وحقيقة انتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في مناج الإقلاات من العقاب (خنفوسي، ٢٠١٤).

٨. متابعة المراكز الاعتقالية في دول العالم وخاصة التي لا تدرج حقوق الإنسان: ففي عام ٢٠٠٣، زار المندوبون عشرات البلدان والأقاليم لثالث لقاء بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومراقبة المحاكمة ومقابلة ناشطي حقوق الإنسان المحليين والمسؤولين بالتعاون مع منظمة أوكسفام الدولية وإيانسا .

٩. حماية المدنيين من العنف المسلح حيث أطلقت حملة "المطالبة بالكرامة"،
٢٠٠٩ لوقف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع وتعمق الفقر وتشمل
الأدوية الرئيسية معارضة انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية
واستنكارها.

١٠. طرح برامج توعوية: ولغايات العمل الوقائي في مجال حقوق الإنسان
أطلقت منظمة العفو الدولية برامج ومبادرات مثل التوعية بحقوق الإنسان
وبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى الضغط لضمان
إدماج حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتعليم الرسمية للمدارس
والجامعات والأكاديميات العسكرية وأكاديميات الشرطة، وبرنامج الخدمة
المدنية وغيرها من برامج التدريب المهني.

١١. إقامة ورش العمل وبرامج التدريب للمجموعات المستهدفة مثل مؤتمر إلغاء
التعذيب، ١٩٧٣. مؤتمر إلغاء عقوبة الإعدام، ١٩٧٧ إلى مؤتمر دولي
المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء ١٩٨٢ إلى مؤتمر دولي المعني
بحالات الاختفاء والقتل السياسي، ١٩٩٢ (خنفوسي، ٢٠١٤).

المطلب الثاني هيكلية منظمة العفو الدولية

لمنظمة العفو الدولية هي منظمة تقوم على العضوية التطوعية في جميع أنحاء العالم، وتتألف من فروع وطنية، وأقسام وهيكل، وشبكات دولية، ومجموعات تابعة، وأعضاء دوليين، يتوزعون في أكثر من ٧٠ بلداً، وجميع هذه الفروع تعمل ضمن إطار جهد موحد وأهداف ومبادئ ثابتة وموحدة، وتحدد مسؤوليتهم ضمن الأهداف والغايات التالية (مبروك، ١٩٩٤).

١. الضغط على الحكومات المحلية من أجل احترام حقوق الإنسان.
٢. القيام بالحملات لغايات جمع التبرعات.
٣. تطوير استراتيجيات للعمل الإعلامي.
٤. توظيف مؤيدين جدد للمنظمة.
٥. إجراء مشاريع بحثية خاصة تركز على انتهاكات حقوق الإنسان في كافة بلدان العالم

لذلك منظمة العفو الدولية هي منظمة تقوم على العضوية التطوعية في جميع أنحاء العالم، وتتألف من فروع وطنية (أقسام وهيكل)، وشبكات دولية، ومجموعات تابعة، وأعضاء دوليين، وتتوزع النشاطات والمهام ضمن هيكلها:

أولاً: المجلس الدولي: تناط بالمجلس الدولي السلطة القانونية لتسيير شؤون منظمة العفو الدولية الذي تتمثل مهامه الأساسية فيما يلي (شلبي، ١٩٨٤).

أ إعداد الإستراتيجية.

ب تحديد رؤية منظمة العفو الدولية ورسالتها وقيمتها الأساسية.

ج تحديد الخطة الإستراتيجية المتكاملة لمنظمة العفو الدولية بما في ذلك إستراتيجيتها المالية.

د إنشاء نظم وهيئات للدراسة وتقوية ضحاياها، وانتخاب أعضاء لتلك الهيئات، ومساءلة تلك الهيئات وأعضائها.

ه تقييم أداء الحركة في ضوء استراتيجياتها وخططها المتفق عليها.

و مساءلة الأقسام الوطنية والهيكل والهيئات الأخرى.

ثانياً: اللجنة التنفيذية: تتكون اللجنة التنفيذية الدولية من تسعة أشخاص، كل واحد منهم عضو في منظمة العفو الدولية يتم انتخابهم لتولي المنصب من قبل اجتماع المجلس الدولي لفترة السنتين، وفترات عضوية اللجنة الانتخابية المستقلة مدتها أربع سنوات متداخلة، حيث تم إعادته عادة لتولي المنصب للأعضاء عادة لتولي المنصب في كل اجتماع، وكل عضو مؤهل لإعادة الانتخاب لمدة أقصاها فترتين متتاليتين بالمقابل لا يجوز للجنة الانتخابية

المستقلة أن تضم أكثر من عضو واحد من أي منظمة وطنية تابعة لمنظمة
العفو الدولية أو أكثر من عضو في منظمة العفو الدولية من أي بلد أو
ولاية أو إقليم، ولا توجد به هيئة تابعة لمنظمة العفو الدولية ويتم انتخاب
اللجنة التنفيذية الدولية من قبل المجلس الدولي لتوفير القيادة والإشراف لكل
منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم وظائفها الرئيسية هي (حويلي،
٢٠٠٣).

أ اتخاذ القرارات الدولية .

ب ضمان وجود سياسة مالية سليمة، وتنفيذ السياسة المالية باستمرار في جميع
أنحاء المنظمة الدولية.

ج ضمان تنفيذ الخطة الإستراتيجية المتكاملة، وإجراء أي تعديلات لازمة على
الخطة الإستراتيجية المتكاملة والمقرارات الأخرى الصادرة عن المجلس
الدولي .

د ضمان الامتثال للنظام الأساسي؛ وتنمية الموارد البشرية.

ه جعل الأقسام والهيئات الوطنية وغيرها من هيئات منظمة العفو الدولية
مسؤولة عن أدائها من خلال تقديم تقارير إلى المجلس الدولي.

و تنفيذ المهام الأخرى الممنوحة لها بموجب النظام الأساسي.

ثالثاً: الأمانة الدولية: تضطلع الأمانة الدولية بالأمانة اليومية لمنظمة العفو

الدولية برئاسة أمين عام يعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية الدولية. وتدار

قيادة الأمانة الدولية من قبل فريق يرأسه الأمين العام والأمين العام هو القائد التشغيلي للحركة، والرئيس التنفيذي للأمانة الدولية يتولى فريق من كبار المديرين مسؤولية الأمين العام لقيادة الأمانة الدولية. والمجلس العالمي للأمين العام هو منتدى تطوعي يجتمع قادة في مجالات الفنون والأعمال الخيرية للعمل معاً من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

رابعا: فريق القيادة العليا: يعمل فريق القيادة العليا بشكل وثيق مع المديرين ونواب مديري برامج منظمة العفو الدولية، ويقدمون دعماً للتوجيه الاستراتيجي والإدارة التشغيلية والدعم المباشر لموظفي ومنتطوعي المنظمة هؤلاء الموظفون والمتطوعون وأفراد فروع منظمة العفو الدولية هم من أهم الموارد التي تملكها منظمة العفو الدولية في عملها للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى العالمي (SCOTT, 2011, p11).

خامسا: المجموعات التي تعمل مع منظمة العفو الدولية: وهم مجموعة من الأعضاء الذين يعملون لمصلحة منظمة العفو الدولية في بلدان العالم، ويقعدون وحدات رسمية في المنظمة، تقوم هذه المجموعات بأدشطة مثل الحملات التطوعية لحماية حقوق الإنسان، والتعليق، وإشراك وسائل الإعلام المحلية، وجمع الأموال، وتجديد الأعضاء والناشطين وتشارك المجموعات أيضاً في صنع القرار في منظمة العفو الدولية، وتساهم في المشاورات

الوطنية والدولية، وضرورة الاجتماعات العامة السنوية، والمشاركة في مجموعات العمل.

سادساً: الأفراد: وهم أفراد يعتبروا جزءاً من منظمة العفو العام، ويعملون مع المنظمة بشكل فردي لمتابعة شؤون حقوق الإنسان، ويصنفوا كما يلي: (SULLIVAN,2003,p:43).

١. الأعضاء: الأفراد الذين يدفعون رسوم العضوية.

٢. المؤيدين: الأفراد الذين يقدمون تبرعات.

٣. الناشطون: الأفراد الذين يشاركون في أعمال مثل كتابة الخطابات، توقيع الالتماسات، والتظاهر.

٤. سابعاً: الشبكات: وتتكون الشبكات من أعضاء يشاركون في اهتماماتهم أو هويتهم أو خبراتهم مما يمنحهم دوراً خاصاً يلعبونه في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وأكبر شبكة لمنظمة العفو الدولية هي شبكة العمل العاجلة في جميع أنحاء العالم، التي يتخذ أعضاؤها إجراءات سريعة في وقت قصير لحماية الأشخاص الذين يتعرضون حياتهم أو أمنهم المادي للخطر.

ثامناً: الموارد المالية: تمويل منظمة العفو الدولية إلى حد كبير من الرسوم والتبرعات من عضويتها في جميع أنحاء العالم بحيث إن منظمة العفو الدولية لا تقبل التبرعات من الحكومات أو المنظمات الحكومية، وإن

" هذه التبرعات الشخصية هي تبرعات من أشخاص ومؤسسات موثوق بها وغير تابعة لأي جهة حكومية، وفي نفس الوقت مستقلة، ولا تخضع لأي توجهات إيديولوجية أو سياسية أو لم صالح الاقتصادية أو أيان معينة ولا تقبل أي أموال من الحكومات أو الأحزاب السياسية، ويتم قبول الدعم فقط من الشركات التي تم فحصها بعناية بحيث تكون طريقته جمع الأموال أخلاقية، وكل ذلك من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة.

المبحث الثاني دور منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان

وسيتم دراسة المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أنشطة منظمة العفو الدولية

المطلب الثاني: القضايا التي تهتم بها منظمة العفو الدولية

والمؤسسات التي تنفذ ذلك.

المطلب الأول أنشطة منظمة العفو الدولية

تعد منظمة العفو الدولية إحدى المنظمات غير الحكومية الأكثر تأثيراً في مجال حقوق الإنسان وهو يعزز المعرفة بقيمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتدخل في حالات معينة من انتهاكات حقوق المدنية والسياسية الأساسية، حيث تساهم بمراقبة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم على النحو المذصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنادي بالإفراج عن جميع سجناء الرأي، ومحاكمة السجناء السياسيين محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، مع المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء التعذيب والمعاملة القاسية الأخرى للسجناء، وتعارض أي انتهاكات الجسيمة لحقوق كل شخص في السلامة الجسدية والعقلية، بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية، وتسعى للدفاع عن اللاجئين، وتعمل على تطوير عملها لصالح حماية اللاجئين وتعزيز القاعدة المتشددة لمنظمتها (Keith, 2009)

تتناول منظمة العفو الدولية الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والجماعات السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي تسعى منظمة العفو الدولية إلى فضح انتهاكات حقوق الإنسان بدقة وسرعة وباستمرار، وتعمل ضمن آليات وطرق متعددة ومتنوعة، ومن أبرز نشاطاتها ما يلي (Stephen, 2006):

إجراء بحوث منهجية لانتهاكات حقوق الإنسان: تقوم منظمة العفو الدولية بإجراء بحوث منهجية وحيادية حول وقائع الحالات الفردية وأدما انتهاكات حقوق الإنسان، ويتم نشر هذه النتائج، ويقوم الأعضاء والمؤيدون والموظفون بتعبئة الضغط العام على الحكومات وغيرها من أجل وقف الانتهاكات، بالإضافة إلى عملها على انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، تحت مظلة العفو الدولية جمع الحكومات وجمع السلطات المعدنية على احترام سيادة القانون، وعلى التصديق على معايير حقوق الإنسان وتنفيذها؛ أنها تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة التعليمية في مجال حقوق الإنسان؛ ويشجع المنظمات الحكومية الدولية والأفراد وجمع أجهزة المجتمع على دعم واحترام حقوق الإنسان، ومن بين الأنشطة العديدة التي تنفذها منظمة العفو الدولية البحوث المنهجية (Ann,2010):

أ إرسال خبراء للتحدث مع الضحايا

ب مراقبة المحاكمات

ج مقابلة المسؤولين المحليين

د التواصل مع نشطاء حقوق الإنسان

ه رصد وسائل الإعلام العالمية والمحلية

و نشر تقارير مفصلة.

ز إعلام وسائل الإعلام.

حذرت من انتشار الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني. الإخبارية والمواقع الإلكترونية.

١- د شد الجمهور للضغط على الحكومات: تساعد منظمة العفو الدولية على وقف انتهاكات حقوق الإنسان من خلال شد الجمهور للضغط على الحكومات والجماعات السياسية، والشركات والهيئات الحكومية الدولية من خلال (Betty, ١٩٩٥)

أ المظاهرات العامة والوقفات الاحتجاجية.

ب الحملات الإعلامية ونشر الوعي عن حقوق الإنسان.

ج التعاون مع الطلاب في الجامعات.

٢- التحقيق في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان: تقوم فرق البحث في منظمة العفو الدولية بالتركيز على الدول ضمن مواضيع محددة، من خلال التحقيق في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان، ومراجعة وتدقيق المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر، وجهات الاتصال لمتابعة الأفراد ضمن الفئات التالية (Russell, 2002):

أ السجناء وغيرهم ممن يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى وممثليهم.

ب الناجين من سوء المعاملة وعائلاتهم.

ج المحامين والصحفيين اللاجئين الدبلوماسيين.

د الهيئات الدينية والعاملين.

ه الوكالات الإنسانية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان.

و المدافعون عن حقوق الإنسان.

ز مراقبة الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام الأخرى وغالبًا

ما ترسل منظمة العفو الدولية بعثات لتقصي الحقائق لتقييم الوضع على

الفور.

٣- حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم: إن مجال عمل منظمة

العفو الدولية محدد بوضوح ويشير إلى حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء

العالم وعلى وجه التحديد هذه المنظمة تسعى لحماية حقوق الإنسان ضمن

الحقول التالية (مشري، ٢٠١٠).

أ حماية المرأة، وحماية الأطفال.

ب حماية سجناء الرأي (حرية الوجدان وحرية التعبير، والإفراج عن جميع

سجناء الرأي).

ج حماية اللاجئين.

د الحماية والتغلب على ظواهر انتهاكات حقوق الإنسان المتوقعة بسلامته

البدنية والنفسية.

ه إلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية احتجزوا السجناء.

و التغلب على ظاهرة التمييز لأي سبب من الأسباب: الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي وغير ذلك.

ز تنظيم تجارة الأسلحة العالمية.

٤- أهداف أخرى: وتتمثل بعض الأهداف الأخرى في: إلغاء عقوبة الإعدام، وإنهاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء، وضمان تلبية شروط السجناء للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان محاكمة سريعة وعادلة لجمع السجناء السياسيين، وضمان التعليم المجاني لجمع الأبطال في جميع أنحاء العالم، وإلغاء تجريم الإجهاض، مكافحة الإفلات من العقاب من أنظمة العدالة، وإنهاء تجنيد الأبطال واستخدامهم، وإطلاق سراح جمع السجناء الرأي، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المهمشة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز التسامح الديني، وحماية حقوق المثليين، والتعذيب وسوء المعاملة، ووقف أعمال القتل غير القانونية في النزاعات المسلحة، ودعم حقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء، وحماية الكرامة الإنسانية (الراوي، ١٩٩٩).

وتتمثل رؤية منظمة العفو الدولية في عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان سعياً وراء هذه الرؤية، تتمثل مهمة منظمة العفو الدولية في إجراء أبحاث وأعمال تركز على منع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق السلامة الجسدية والعقلية، وحرية الضمير والتعبير، والتحرر من التمييز، في سياق عملها لتعزيز جميع حقوق الإنسان.

ولتعزيز هذه الأهداف، طورت منظمة العفو الدولية عدة تقنيات لنشر المعلومات وتعبئة الرأي العام تعدبر المنظمة واحدة من نقاط قوتها نشر تقارير محايمة ودقيقة يتم البحث في التقارير من خلال: إجراء مقابلات مع الضحايا والمسؤولين، ومراقبة المحاكمات، والعمل مع نشطاء حقوق الإنسان المحليين، ومراقبة وسائل الإعلام ويهدف إلى إصدار النشرات الصحفية في الوقت المناسب وينشر المعلومات في النشرات الإخبارية وعلى مواقع الويب كما أنه يرسل بعثات رسمية إلى البلدان لإجراء تحقيقات مهذبة ولكنها ملحة في نفس الوقت (السور، ١٩٩٩).

يمكن القول أن منظمة العفو الدولية كانت قضايا حقوق الإنسان أهم الأعمال التي تسعى لتحقيقها، حيث برز دورها في ظل تراجع الدولة القيام بواجباتها الإنسانية، والتي من واجبها حماية حق الإنسان وحفظ كرامته وتلبية

احتياجا ته الأساسية، ولقد شكل تراجع الدولة الى قيام المنظمات غير الحكومية بالنيا بة عن الدولة في حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي ضمن اطر وأسس عالمية او ما يسمى بالاصكوك الدولية، وهي معايير متفق عليها بين الدول والمنظمات المختصة في مجال حقوق الإنسان، وأشهر هذه الأدوات هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعكس المبادئ التي لها تأثير كبير في العالم، ولقد شكلت أعمال العنف والتعذيب والاضطراب تهدد لضمان الحماية القانونية للإنسان وحقوقه وعلى الرغم من وجود المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي نظمت وشكلت عددا من المنظمات الدولية الوطنية، بهدف توحيد مهام حماية حقوق الإنسان العالمية، فكانت منظمة العفو الدولية واحدة من أكثر المنظمات إثارة وأكبرها لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وهي التي تقوم بدملات عالمية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

المطلب الثاني القضايا التي تهتم بها منظمة العفو الدولية
والمؤسسات التي تنفذ ذلك.

رغم الوفرة في المأكل والمشرب الا انه لا يزال العديد من الناس يعانون من
الجوع، ويعيشون في مساكن فقيرة دون خدمات أساسية مثل المياه والمرحاض
والدمى بدون تعليم، هذا ليس فقط بسبب نقص الموارد، ولكن أيضا بسبب
الإهمال والتمييز والحكومات ببساطة غير راغبة في القيام بشيء حيالها هذه
ليست حقيقة حياة مؤسفة، إنها فضيحة مروعة في مجال حقوق الإنسان،
وتعمل منظمة العفو الدولية مع المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتزويد
السكان بالمعرفة والأدوات للتواصل مع المسؤولين الحكوميين للمطالبة بحقوقهم
وتدسين حياتهم ومن خلال ذلك سيتم الاطلاع على اهم الحقوق التي يجب
توفيرها للأشخاص الذين يعانون من الفقر وعدم وصولها على حقوق المأوى
والصحة والتعليم مما يشكل ذلك تهديداً لسطم معايير الحياة والتي تتمثل في
القيم التالية (الهالي، ٢٠٠٧).

١- حق الأمان: وغالباً ما يكون الأشخاص الذين يعيشون في فقر محاصرين
بسبب استبعادهم من بقية المجتمع، وحرمانهم من القول، والتهديد بالعنف
وانعدام الأمان، لان الحقوق هي المفتاح للناس للخروج من فخ الفقر،
وببساطة، فإن احترام حقوق الإنسان يتطلب الاندماج، ويطلب الجميع

بالتعبير عن رأيهم، ويطالب أولئك الذين في السلطة بحماية الناس من التهديدات لأمنهم.

٢- . حق المأوى: يعد السكن والديارة أحد أهم حقوق الإنسان فللمجتمع الحق في السكن، لكن أكثر من ١٠٪ من الناس في جميع أنحاء العالم يعيشون في أدياء فقيرة أو في مستوطنات ومواقع خطيرة وغالباً ما تكون ظروف المعيشة مزدحمة بالاحتفاظ، بسبب عدم وصول إالى المياه النظيفة، أو توفير المرافق، أو الرعاية الصحية ولا يذظى الكثير من الأشخاص الذين يعيشون في الأدياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية بالحماية من المضايقات مثل الإخلاء القسري لأن حقهم في العيش هناك غير معترف به قانوناً، لقد شكلت عمليات الإخلاء القسري، تهديد لتردي الناس من منازلهم وأراضيهم دون إشعار مسبق، ودون استشارة أو تعويض، فهي ممارسات غير قانونية، وهي انتهاك لحقوق العيش في السكن وغالباً ما تكون عمليات الإخلاء القسري عنيفة، وتدمر سبل العيش، وتجعل الناس بلا مأوى.

٣- . حق الصحة: من حق الناس جميعاً أن يكونوا أصحاء بقدر ما يمكن أن تكون نفسياً وجسدياً هذا لا يعني أن الناس جميعاً بصحة جيدة، ولا يمكن لأحد أن يتمتع بصحة مثالية طوال الوقت ويعني ذلك أنه ينبغي على

المؤسسات الانسانية أن تتمكن من تحقيق الرعاية الصحية في المكان الذي يعيش فيه الناس، بمعنى لابد من الاهتمام بصحة الإنسان أينما وجد.

٤- حق التعليم: يجب أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً في كل مكان يجب أن يكون الأطفال قادرين على الوصول إلى المدرسة دون المشي لساعات، أو من خلال حقل الأمل ينبغي أن يكونوا قادرين على التعلم والاستمتاع بالبيئة المدرسية لكونهم، مراراً وتكراراً، يحرمون الأطفال من المجتمعات الفقيرة والمهمشة من التعليم أو يتعرضون للتمييز.

ولتحقيق وتنفيذ هذه الحقوق لابد من جهات تنفيذية ضمن الأطر القانونية لمحاكمة الأفراد والمنظمات أو الدول التي انتهكت حقوق الإنسان، لذا يمكن عرض أهم المؤسسات التنفيذية التي تم لك قرار التنفيذ لمنتهكي حقوق الإنسان وأهمها:

١- المفوضية السامية لحقوق الإنسان: يقوم دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان هو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وهو المكتب الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يتعامل مع حقوق الإنسان ويعمل على ضمان تطبيق معايير حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة وهي مفوضية تتعاون مع الحكومات لتعزيز قدراتها في مجال حقوق الإنسان، وتشجع الدول على تطوير سياسات ومؤسسات مواتية لحقوق الإنسان، وتقديم

المشورة والمساعدة التقنية لتحقيق هذه الأهداف.

٢- مجلس حقوق الإنسان، لقد غيرت الإصلاحات الأخيرة في الأمم المتحدة هيكل هيئاتها المعنوية بإذفاذ حقوق الإنسان ي حل مجلس حقوق الإنسان م حل لجنة حقوق الإنسان بصفتها هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المكلفة برصد وتقييم أو ضاع حقوق الإنسان في البلدان حول العالم وتحدد مجالات الاهتمام الرئيسية وهذا يشمل نظام الإجراءات الخاصة، ومشورة الخبراء، وإجراءات تقديم الشكاوى يتألف المجلس، المكون من ٤٧ دولة عضو تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تدمر مستديرة للحكومات ومجموعات المجتمع المدني لإثارة المخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان معينة، فضلاً عن المجالات المواضيعية المثيرة للقلق يجتمع المجلس ثلاث مرات على الأقل في السنة ويعمل أيضا من خلال سلسلة من مجموعات العمل والإجراءات الخاصة وتشمل هذه الفئات الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في خيارات تتعلق بوضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يشمل آلية للشكاوى الفردية وتشمل الإجراءات الخاصة في الولايات المواضيعية المقررون المصون المعذبون بالإسكان المناسب، والحق في التعليم، ومسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع، والحق في الغذاء والحق في الصحة، القادرين على تلقي معلومات عن ادعاءات محددة بانتهاك حقوق

الإذسان إرسال نداءات عاجلة أو رسائل ادعاءات إلى الحكومات تطالب
توضيحاً، بالإضافة إلى الإبلاغ عن الزيارات والتحقيقات ويقوم مجلس حقوق
الإذسان حالياً بإجراء مراجعة قد تؤدي في النهاية إلى إعادة تدعيم ولايات
وآليات لجنة حقوق الإنسان السابقة وترشيدها (صفر، ٢٠١٤).

٣- لجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تعد اللجنة واحدة من أهم
الآليات الدولية للدفاع عن حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والترويج لها هي لجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي
تتمثل مهمتها في مراقبة الدول الأطراف على وجه التحديد للوفاء
بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية، والمادتان ١٦ و١٧، من العهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطلبان من الدول إعداد تقارير كل خمس
سنوات عن حالة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادهم،
والتي تستعرضها لجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتحص
لجنة حقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدى قيام الدول الأطراف
بتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل كقاعدة لصياغة
السياسات التي تعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال
التعليقات العامة، وتسمح للجمهور بالتعرف على عمل حكومتهم فيما
يتعلق بتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلخص لجنة

الدقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خمسة أو ستة تقارير كل عام إذا
أذفق بلد ما في الإبلاغ، فقد تراجع لجنة الدقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية الوضع في ذلك البلد باستخدام مصادر بديلة وبعد فحص تقرير بلد ما
ومصادر أخرى، تقوم لجنة الدقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإصدار
ملاحظات ختامية توضح التقدم المحرز في تحقبيق الدقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، والصعوبات في تحقبيق هذه الدقوق، ومجالات الاهتمام،
والتوصيات، وما تعلق بلجنة الدقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقارير
أعضاء المجتمع المدني حول وضع الدقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
في بلادهم كجزء من عملية المراجعة، ولجنة الدقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية هي جهاز تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولديها
١٨ أعضاء من الخبراء في مجال دقوق الإنسان وينتخبهم المجلس الاقتصادي
والاجتماعي (Alston, 1999, p 365)

٤- لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة: تسعى هذه اللجنة بترسيخ دقوق
المرأة في البلدان الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة أعضاء لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ملزمون بتقديم
تقارير كل أربع سنوات عن الخطوات التي اتخذوها لتدسين حالة المرأة في
أراضيها، وتجتمع اللجنة مرتين في السنة لمراجعة هذه التقارير والتعليقات
عليها، وتتمثل إحدى الوظائف المهمة الأخرى للجنة في تحديد المشاكل

التي تؤثر في الغالب على النساء، مثل التحرش الجنسي والعنف المنزلي، وتقديم توصيات إلى أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن كيفية معالجة هذه القضايا، وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التمييز في الحق في: المادة ١٠ التعليم؛ المادة ١١ العمالة؛ المادة ١٢ الصحة؛ والمادة ١٣ الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة ١٤ حقوق المساواة للمرأة الريفية في الرعاية الصحية والتعليم وفرص الاقتصادية والضمان الاجتماعي والأرض والإسكان وإمدادات المياه (ابو راس، ٢٠١٢).

٥- لجنة حقوق الطفل: تراقب لجنة حقوق الطفل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من قبل الدول الأعضاء، وتجت مع اللجنة في جنيف وتعد ثلاث دورات في السنة، ويطلب من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل تقديم تقارير عن حالة الأطفال في إقليمها كل خمس سنوات، وتستعرض اللجنة هذه التقارير وتقدم توصيات للدول الأطراف، وتعد اللجنة مناقشات مواضيعية سنوية حول القضايا التي تؤثر على الأطفال وإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل هي: "المادة ٧ الحق في الرعاية؛ المادة ٦، في البقاء والنماء؛ المادة ١٨ الحق في مساعدة الدولة؛ المادة ٢٠ حقوق الأطفال المحرومين من البيئة

الأسرية في الرعاية؛ المادة ٢٤ الحق في الصحة والخدمات الصحية؛ المادة ٢٦ الحق في الضمان الاجتماعي؛ المادة ٢٧ الحق في مستوى معيشي لائق؛ المادة ٢٨ الحق في التعليم؛ المادة ٣١ حقوق الترفيه واللعب والثقافة؛ المادة ٣٢ عمالة الأطفال" (محمود, ٢٠٠٧).

٦- لجنة القضاء على التمييز العنصري: هي اتفاقية رئيسية فيما يتعلق بالذين يسعون إلى تحدي التمييز العنصري في مجال الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية، وكما هو الحال مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، توجد آلية لإنفاذ الأمم المتحدة، هي لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي ترصد الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأشخاص والمجتمعات التي حرمتها الحقوق الاجتماعية والثقافية على أساس العرق أو المعرق أن يتعاملوا مع اللجنة بشكاوى فردية، إذا اعترف لديهم بسلطة اللجنة للقيام بذلك وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأشخاص، سواء كانوا مواطنين في بلد أو لا، يحق لهم التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، وترصد لجنة حماية العمال المهاجرين تنفيذ الاتفاقية الدولية

لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتجت مع اللجنة مرة في السنة، ويمكن أن تقلب الشكاوى الفردية في ظل ظروف معينة إذا قبلت الدولة المعنية سلطة اللجنة لقبول الشكاوى الفردية المتعلقة باختصاص الولاية (الهلاي، ٢٠٠٧).

المطلب الثالث نشاطات منظمة العفو الدولية في الوطن العربي

لقد كان لمنظمة العفو الدولية دور ونشاط كبير في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان وقضايا التعذيب، والسجن وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. "بالإضافة إلى الأحداث الحقوقية التي ترتبط بمقتل متظاهرين فلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في غزة، ومقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في مدينة إسطنبول التركية، وتزايد حملات القمع، واستمرار أزمات التهجير والنزوح، إلى جانب قضايا مختلفة مرتبطة بحقوق بعض الفئات في عدة دول. ومن أهم الأنشطة في الوطن العربي كم يلي: (الحماوي، ٢٠١٤)

ففي فلسطين وأراضي الداخل المحتل: يشير التقرير إلى توقف الإدارة الأميركية عن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، التي توفر الخدمات الحيوية لحوالي ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، ما أحدث عجزاً في التمويل الإنساني في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، لا سيما في قطاع غزة، حيث يعتد مد ٨٠ المائة من السكان على المساعدات. وبقية النزساء والفتيات يواجهن التمييز في القانون والممارسة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يجر توفير حماية كافية من العنف الجنسي والعنف على أساس النوع الاجتماعي، بما فيها ما يسمى بـ"جرائم الشرف"، إذ وردت أذباء عن مقتل ما لا يقل عن ٢١ امرأة وفتاة على أيدي أقاربهن المذكور في هذه الجرائم. وفرضت السلطات الضفة الغربية اقتطاعات جديدة من رواتب نحو ٣٨ ألف موظف مدني في غزة من دون إنذار أو تبرير. وفي الداخل الفلسطيني المدتل، أدى إقرار تشريع إسرائيلي جديد إلى المزيد من تجذير العنصرية ضد المواطنين من غير اليهود. كذلك، قتلت قوات الاحتلال أكثر من ٢٩٠ فلسطينياً، من بينهم أكثر من ٥٠ طفلاً، خصوصاً عند السياج الحدودي في قطاع غزة، واعتقلت آلاف الفلسطينيين من أهالي الضفة الغربية، واحتجزت المئات رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة. واستمرت تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من دون عقاب، بما في ذلك للأطفال. كذلك، وصلت إسرائيل هدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية وقرى داخل أراضي الداخل المدتل، ما أدى إلى نزوح قاطنيها قسراً، وقلصت عدد التصاريح الطبية الممنوحة لسكان غزة للعلاج في مستشفياتها ومستشفيات الضفة الغربية، إلى الحد الأدنى. وأدى هذا التقليل إلى وفاة ما لا يقل عن ثمانية فلسطينيين.

في مصر، اتسع نطاق أزمة حقوق الإنسان، واعتقلت السلطات عدداً من المعارضين والمنتقدين والمدونين الساخرين، وناشطي حقوق الإنسان وغيرهم. واستخدمت السلطات الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة لفترات مطوّلة من أجل سجن المعارضين، وواصلت استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أماكن الاحتجاز. وفي إحدى الحالات، احتجزت السلطات صبياً يبلغ من العمر ١٢ عاماً، ويدعى عبد الله بومدين، رهن الحبس الانفرادي لمدة تزيد عن ٦ أشهر، وحرمت بعض السجناء من الحصول على الرعاية الطبية الكافية. وتعرضت منظمات المجتمع المدني والعمال فيهما لقيود ومضايقات من السلطات. وتقاءت مصر عن التحقيق في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، كذلك حاکمت فئاتين لأتھ ما جھرتا برفض التجرش الجنسي، مع استمرار تشي التجرش الجنسي، وعدم اتخاذ السلطات سوى خطوات محدودة لمحاكمة المسؤولين عنه. واستخدمت القوات المسلحة قنابل عنقودية محظورة في العملية العسكرية الجارية في سيناء.

في سورية، استمرت أطراف النزاع المسلح في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها جرائم الحرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن القاب. وندت القوات الحكومية والحليفة هجمات عشوائية وهجمات مباشرة ضد المدنيين، باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً أحياناً، ما أسفر عن قتل وجرح مئات الأشخاص. واستمرت القوات الحكومية

في حصار مناطق مكتظة بالسكان له ترات طويلة، ما أدى إلى تقييد وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى آلاف المدنيين. واعتقدت قوات الأمن عشرات آلاف الأشخاص، واستمرت في احتجازهم، وأخذت العديدين من الأشخاص لعمليات الإخلاء القسري والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة التي أدت إلى وقوع وفيات في الجزء. وكشفت القوات الحكومية عن مصير بعض المختفين، لكنّها لم تسلّم رفاتهم لذويهم ولم تزودهم بمعلومات حول ملابسات اختفائهم. وعلى الرغم من رفع الحصار عن الغوطة الشرقية في إبريل/نيسان، استمرت القوات الحكومية في تقييد حرية المدنيين في التنقل. وبدلول نهاية العام، كان قد نزح نحو 6,6 ملايين شخص داخل سورية، ولجأ أكثر من 5 ملايين شخص خارج سورية منذ بداية الأزمة في عام 2011. وعاد نحو 15 ألف لاجئ من لبنان، و750 ألف نازح داخلي إلى منازلهم في محافظات حلب ودمص ودمشق وريف دمشق. إلى ذلك، أقرت الحكومة القانون رقم 10، الذي يعطي مالكي الأراضي والمنازل أو أقاربهم مدة سنة واحدة لتوفير الوثائق الضرورية والمطالبة بتملكاتهم عندما يتم إحداث المناطق التنظيمية، علماً أنّ لاجئاً واحداً فقط من كلّ خمسة لاجئين سوريين يحمل سندات ملكيته.

في العراق، عاقبت مليشيات تابعة للسلطات العائلية، المفترض أنّها

تنتمي إلى تنظيم "داعش"، جماعياً، بما في ذلك حرمانها من الحصول على

مساعدات إنسانية، ورفض مندها الوثائق الضرورية، وتقييد حريتها في التنقل. كذلك، تعرضت النساء في تلك العائلات للعنف الجنسي، بما فيه الاعتداء، وتفشي التعذيب في الجزء. واختطف مقاتلو "دا عش" عشرات المدنيين وأفراد قوات الأمان وقتلواهم فوراً. وقدرت الأمم المتحدة أن ٩٣٩ شخصاً قتلوا نتيجة "لأعمال الإرهاب والعنف والنزاع المسلح في العراق" في ٢٠١٨. وقُتل بالرصاص ما لا يقل عن أربع نساء، من بينهم ناشطة في مجال حقوق الإنسان، في عمليات قتل مقصودة. وذكرت الأمم المتحدة أن نحو ٣ آلاف شخص من الأيزيديين ما زالوا مفقودين، بالإضافة إلى آلاف الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات دينية أخرى، ممن استهدفهم تنظيم "دا عش". وقتلت قوات الأمان في البصرة، أكثر من ١٢ محتجاً، وجرحت مئات آخرين، عندما استخدمت القوة المفرطة لفض احتجاجات تطالب بتوفير فرص العمل، وتقديم خدمات عامة أفضل.

الحدث السعودي الأبرز وقع خارج السعودية، وتمثل في قتل الصحفي جمال خاشقجي في إسطنبول، كما اعتقلت السلطات العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم ناشطات. وبيد ما انتقدت كندا وحدها الانتهاكات ضد الناشطين وردت السعودية بإجراءات عقابية دبلوماسية واقتصادية، فإن سيولاً من الانتقادات من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى انهارت على السعودية بعد إعدام خاشقجي خارج نطاق القضاء، في تركيا في أكتوبر/تشرين الأول.

ولا يغيب عن الذاكر أنّ التّحالف الذي تقوده السعودية ارتكب جرائم حرب وانتهت كات جسيمة أخرى للقانون الدولي خلال حملته العسكرية المستمرة في اليمن. وبينما دخل في يونيو/ حزيران القرار الملكي برفع حظر القيادة على النساء في السعودية حيز التنفيذ، ما زالت المرأة مطالبة بالحصول على إذن من ولي أمرها للالتحاق بالتعليم العالي أو البحث عن عمل أو السفر أو الزواج، وذلك في إطار نظام الولاية. وما زالت النساء والفتيات يتعرضن للتمييز في القانون والممارسة على نطاق أوسع.

في الإمارات المجاورة، الشريكة في التحالف الذي يشن الحرب على اليمن، والشريكة في حصار قطر، بقيت المرأة معرضة للتمييز على مستوى النص القانوني وعلى مستوى الممارسة الفعلية. كذلك، اعتقلت الإمارات الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم، وهي واحدة من بنات حاكم دبي، في المياه الدولية بعد محاولتها الفرار من الإمارات على متن يخت لطلب اللجوء بالخارج. كذلك، وردت أذباء كثيرة تقيد باعتقال رعايا أجانب على ذواتهم سفي، ومن بينهم لبنانيون. وشاركت الإمارات في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في الصراع المسلح في اليمن، بما فيها عمليات إخفاء قسري، وتعذيب. وفي ما يخص حصار قطر، أصدرت محكمة العدل الدولية عدة أوامر احتياطية للإمارات بالوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" عن طريق السماح

للقطريين المقيمين، الذين أجبروا على مغادرة الإمارات، بلّم شملهم مع أسرهم وإكمال دراستهم الجامعية. (Richard,2006)

وفي البحرين، استمرقم حرية التعبير عن القضايا السياسية على نطاق واسع، إذ سجن العديد من المعارضين البارزين بتهمة تتعلق ب مواد نشرها أو بتصريحات لهم. واستمر المنع الرسمي للاحتجاجات العامة في العاصمة. وواصلت السلطات فرض عقوبة التجريد من الجنسية كعقوبة جنائية ضد من يدانون في قضايا أمنية، فجردت نحو ٣٠٠ شخص منها. كذلك، ظلت البحرين جزءاً من التحالف الذي تقوده السعودية والم توطر في انتهاكات باليمن، وجزءاً من دول حصار قطر.

في قطر، افتتحت "منظمة العمل الدولية" مكتباً لها في الدوحة، وذلك في إطار اتفاق للتعاون التقني مدته ثلاث سنوات، تلتزم الحكومة القطرية بموجبه بمراجعة قوانينها بما يتماشى مع المعايير الدولية للعمل، وذلك تحت إشراف خبراء من "منظمة العمل الدولية". وفي أكتوبر/ تشرين الأول، بدأ سريان القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨، الذي ألغى جزئياً شرط الحصول على إذن الخروج من البلاد، ما يتيح للغالبية العظمى من العمال الأجانب الذين يشملهم قانون العمل بمغادرة البلاد من دون إذن من أصحاب أعمالهم.

وفي سلطنة عُمان، خرج مئات المواطنين إلى الشوارع في تظاهرات، في يناير/ كانون الثاني، للاحتجاج سلمياً على ارتفاع معدلات البطالة، ما دفع الحكومة إلى فرض وقف مؤقت لتوظيف عمال أجنبي في القطاع الخاص، بالإضافة إلى البدء في خطة لضمان توفير حوالي ٢٥ ألف فرصة عمل للمواطنين العُمانيين. وواصلت عُمان اتخاذ موقف محدد من أزمة حصار قطر.

أما الكويت: تزعمت الكويت جهود الواسطة لحل أزمة حصار قطر. وألغت الحكومة عقود عمل أكثر من ٣ آلاف عامل أجنبي في القطاع العام، وذلك في إطار سياسة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة. وفي ١٠ سبتمبر/ أيلول، أذنت الحكومة "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني"، والتي تختص بمراجعة الأديكام القضائية والتشريعات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في ضوء الالتزامات المترتبة على اتفاقيات جنيف.

وفي اليمن ارتكبت جميع أطراف النزاع المستمر في اليمن جرائم حرب وانتهت كاتج سيمة أخرى للقانون الدولي. واستمر التحالف الذي تقوده السعودية، الذي يدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، في قصف البنية الأساسية المدنية وشن هجمات من دون تمييز، ما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين. ومارست كل أطراف الصراع الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد قدر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٠٠ ألف شخص قد نزحوا جراء هجومات بري وجوي بين ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧ و مايو/ أيار ٢٠١٨. حين حاولت القوات الحكومية اليمنية المدعومة من التحالف السعودي - الإماراتي السيطرة على ميناء الحديدة الاستراتيجي و طردت القوات الحوثية منه. وأدى الصراع، الذي طال أمده، إلى تفاقم التمييز ضد النساء والفتيات، وتقليل الحماية المتاحة لهن من العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف، بما في ذلك الزواج القسري .

وفي ليبيا، استمرت المليشيات والجماعات المسلحة وقوات الأمن في ارتكاب جرائم يشمها القانون الدولي، وانتهكات وخروقات فادحة لحقوق الإنسان، ومن بينها جرائم حرب، طوال العام، مع إفلاتها من العقاب. وأدت الصدامات بين المليشيات المتناحرة إلى ارتفاع أعداد المصابين من المدنيين. واحتججز الآلاف لأجل غير مسمى دون أي إجراءات قضائية عقب القبض عليهم بصورة تعسفية، ومن بينهم كثيرون تم اعتقالهم منذ ٢٠١١. وانتشر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نطاق واسع في السجون التابعة للدولة، والمعتقلات التي تديرها المليشيات والجماعات المسلحة، التي ساهمت في انهيار عملية تنفيذ القانون، وانهيار القضاء، عن طريق مضايقة القضاة والمحامين، كما كانت مسؤولة أيضاً عن حالات الاختطاف للحصول

على فدية، إلى جانب الاعتقال التعسفي، واختطاف من يصنفون على أنهم معارضون سياسيون .

وتونس بدأت محاكمات العدالة الانتقالية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي وقعت في الماضي أمام دوائر جنائية متخصصة. وقُدِّمت إلى البرلمان مشاريع تعديلات قانونية لإقرار المساواة بين الجنسين في الشؤون المتعلقة بالميراث، وإلغاء تجريم العلاقات الجنسية بين أفراد من الجنس نفسه. ففي ديسمبر/ كانون الأول، قدمت هيئة الحقيقة والكرامة تقريرها النهائي الذي حدد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، والأسباب الكامنة وراء الانتهاكات الجسيمة، وتوصيات لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات. وأحالت الهيئة ما لا يقل عن ٧٢ قضية إلى المحاكمة أمام ١٣ دائرة جنائية متخصصة. وكانت من بينها حوادث إخفاء قسري، ووفاة تحت وطأة التعذيب، واستخدام للقوة المفرطة أو غير الضرورية ضد المحتجين السلميين، وقتل محتجين سلميين. وفي مايو/ أيار، بدأت أول محاكمة في المحكمة الابتدائية في قابس بجنوب البلاد، وهي تتعلق باختفاء كمال المطمطي قسراً في عام ١٩٩١. وفي فبراير/ شباط، دخل "القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة" حيز التنفيذ، وهو يشمل ضمانات لحماية النساء والفتيات من العنف بسبب النوع الاجتماعي.

في الجزائر، فرضت السلطات حظراً على التظاهرات في العاصمة، واستخدمت

في بعض الأحيان القوة المفرطة لتفريق التظاهرات السلمية عبر أنحاء البلاد. وبدأ

إسريان قانون جديد بشأن الصحة، يضمن وصول جميع المواطنين لخدمات الرعاية الصحية؛ لكن من دون التوسع في المسوغات القانونية للإجهاض. وواصلت السلطات حملة القمع التمييزية على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من دول جنوب الصحراء الأفريقية، فأخضعت عدة آلاف منهم للتوقيف والاعتقال والطرده التعسفي.

وفي المغرب، فُرضت قيود على الحق في حرية التعبير وحرية التجمع، خصوصاً في ما يتعلق بالاحتجاجات السلمية في مدينتي الحسيمة وجردادة في شمال البلاد. وحظرت السلطات عدة جمعيات أو قيّدت أنشطتها. وفي ديسمبر/ كانون الأول، أقر البرلمان قانوناً يعيد فرض الخدمة العسكرية الإلزامية للرجال والنساء.

في الأردن، افتتحت السلطات ملجأً للنساء المعرّضات لخطر العنف الأسري، لكنّ حقوق المرأة بقيت مقيّدة في القانون والممارسة، بما في ذلك ما يتعلق بالإجهاض والوصاية والزواج والميراث. واستمر الأردن في توفير ملاذ آمن لحوالي ٢,٧ مليون لاجئ، مع انتهاك حقوق بعضهم. ومن النقاط المضيئة إلغاء شرط الإقامة لمدة خمس سنوات متواصلة بالنسبة للنساء المتزوجات من غير أردنيين كي يُسمح لأطفالهن بالوصول إلى حقوق ومنافع معينة، واتخذت خطوة إيجابية بقبول البطاقات الصادرة لهؤلاء الأطفال عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات كبطاقات هوية رسمية. (الطراونة، ٢٠٠٦)

في لبنان، أجريت انتخابات برلمانية في مايو/ أيار، طال انتظارها، إذ كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٣. وفيها، طُبق نظام التمثيل النسبي للمرة الأولى. وفي سبتمبر/ أيلول، أقرّ البرلمان قانوناً لإدارة النفايات اختلفت بشأنه المواقف على الرغم من بواعث القلق العميق حيال تداعياتها على صحة الناس والبيئة. وظلت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، كالكهرباء والماء، صعبة للغاية في سائر أنحاء البلاد. وظلّ اللاجئون السوريون يواجهون صعوبات مالية وإدارية في الحصول على تصاريح إقامة أو تجديدها، وهو ما عرّضهم لخطر الاعتقال التعسفي والاحتجاز والإعادة القسرية إلى سورية بشكل مستمر. وفي يناير/ كانون الثاني، توفي ١٥ سورياً نتيجةً البرد القارس بالقرب من نقطة المصنع الحدودية في شرق لبنان أثناء محاولتهم الدخول بصورة غير مشروعة. وظلّ اللاجئون الفلسطينيون يخضعون لقوانين تمييزية تحرمهم من حيازة الممتلكات أو وراثتها، ومن الحصول على التعليم العام والخدمات الصحية ومن العمل في ما لا يقل عن ٣٦ مهنة. (السعدي، ٢٠٠٩).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

لقد شكّلت خاتمة الدراسة من النتائج التي تمثّل الإجابة عن أسئلة الدراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد أظهرت الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وخاصة منظمة العفو الدولية التي شكلت الإطار المؤسسي التطوعي لحماية حقوق الإنسان.

لقد جاءت الدراسة لتبرز دور منظمة العفو الدولية التي رسخت جهودها وأدّتها ومهامها لتعزيز دورها الإنساني في حماية حقوق الإنسان في جميع الجوانب وبالتعاون مع جميع المنظمات الإقليمية والدولية على الصعيد الدولي ضمن إطار وأسس عالمية وضمن معايير متفق عليها بين الدول والمنظمات المختصة في مجال حقوق الإنسان.

لقد شكلت منظمة العفو الدولية نقلة نوعية من خلال فروعها في كافة أنحاء العالم في حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات التي تختص في المواضع الإنسانية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والذي كان له دور كبير في حماية حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق في قضايا العنف والتعذيب والإرهاب التي تهدد مكونات

المجتد مع، وبالإضافة التعاون مع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان،
التي تشكل الإطار القانوني للمنظمات التي تهتم بحماية حقوق الإنسان،
لذلك تعد منظمة العفو الدولية واحدة من أكثر المنظمات إثارة وأكبرها لحماية
حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وهي التي تقوم بدمج عالمية تعمل
على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

لقد قدمت منظمة العفو الدولية مجموعة من المساعدات للإنسانية،
وخاصة التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية بل طالب بتدسين ظروف
الإنسان ضمن إطار حقوقه الشرعية وخاصة حق المأوى وحق في الشؤون
الصحية والتعليمية والخدماتية، وقد برز دورها في الأزمات، حيث شكلت
قضايا اللجوء والنزوح أكبر الانتهاكات التي شكلتها الحروب الأهلية والقتال
الداخلي، مما أدى ذلك إلى فرار الناس من القتل والدمار والبحث عن مكان
امن، وتعد الازمة السورية أحد النماذج التي شكلت الشغل الشاغل لمنظمة
العفو الدولية من حيث الترتيبات وتأمين اللاجئين والنازحين لكل متطلبات
الحياة اليومية البسيطة التي تركز مفاهيم كرامة الإنسان وصونها من
الانتهاكات والقتل والتعذيب.

النتائج:

- شكلت نتائج الدراسة الإجابة عن الأسئلة والأهداف التي جاءت بها الدراسة التي من أهمها:
- ١- أكدت الدراسة إلى أن هناك تراجع واضح في دور الدولة في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وقد برز هذا التراجع في ظل الحروب الأهلية والاقتراب الداخلي داخل الدول، بسبب أن الدولة تصبج مهدها في بقاء النظام على حساب حقوق الإنسان.
 - ٢- أكدت الدراسة أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية نصت عليها لذيانات السماوية الثلاث بل كرمته عن غيره من الخلق، ونصت عليها المواثيق والعهود الدولية، وان حمايتها هو واجب أنساني لا يقتصر على الدول او المنظمات وإنما على كافة الأفراد من أجل صون كرامة الإنسان وكريمة.
 - ٣- أظهرت الدراسة دور منظمة العفو الدولية بكل فروعها في إنحاء دول العالم في حماية حقوق الإنسان وحمايته من الانتهاكات والتعذيب وخاصة اللاجئين والنازحين الذي فروا من الحروب والاقتراب داخل دولهم.
 - ٤- بينت الدراسة التكاثر والتعاون بين المنظمات الإنسانية في جميع إنحاء العالم والتي تعمل سوياً على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وخاصة المفوضية السامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمحاكم المختصة

للدفاع عن حقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ومنظمات عالمية أخرى مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (أوكسفام، هيومن رايتس ووتش).

٥- أظهرت الدراسة بشكل واضح مجال عمل منظمة العفو الدولية المحدد بوضوح ويشير إلى حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وخاصة حماية المرأة، وحماية الأطفال، حماية السجناء لرأي، وحماية اللاجئين، والمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب والتغلب على ظاهرة التمييز لأي سبب من الأسباب: الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي وغير ذلك.

٦- أثبتت الدراسة أن لدى منظمة العفو الدولية بنية متطورة للغاية ولديها مكاتب في أكثر من ٨٠ بلداً على المستوى المحلي والدولي، فهم ينظمون الناس ويتواصلون معهم حول مواضيع انتهكت حقوق الإنسان، يحاولون أن يوضحوا لكل دولة ضرورة حل هذه المشاكل من أجل الرخاء والرفاهية الوطنيين، ومن خلال التعاون مع منظمة دولية مثل منظمة الأمم المتحدة.

٧- بينت الدراسة سعي منظمة العفو الدولية إلى وضع الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان في شكل المعاهدات والاتفاقيات التي يمكن أن تعتمدها الدول، والتي ستكون ضماناً لحماية حقوق الإنسان.

التوصيات: تسعى الدراسة إلى الأخذ بالتوصيات التالية:

- ١- توصي الدراسة بضرورة إعادة دور الدولة في حماية حقوق الإنسان سواء في ظل ظروف الحرب أو السلم، لأن الإنسان ا حد عنا صر ت كوين الدولة، فلا دولة بدون شعب.
- ٢- ضرورة قيام منظمة العفو الدولية بمزيد من تكثيف جهودها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وخاصة في الدول النامية التي تعاني من مشاكل التمييز العنصري، والتباين القومي، والا ختلاف العرقي، والا اضطراب الطائفي التي تشكل هذه القضايا انتهاك واضح وجلي لحقوق الإنسان.
- ٣- ضرورة تطبيق القانون من خلال الم حاكم الخاصة على مرتكبي الجرائم سواء كانت دول او مجموعات مسلحة او احزاب عقائدية او أيولوجية بما يكفل ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايته.
- ٤- أوصت الدراسة ان ليس فقط حماية حقوق الإنسان من خلال توفير المأوى والأكل فقط بل لا بد من تكريس جهودها في تحقيق الحقوق الأخرى المرتبطة بالصحة والتعليم التي تصون الإنسان وكرامته.

المراجع

أ - المراجع العربية

- أبو راس، عايدة (٢٠١٢). اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، قطر.
- أبو عواد، عماد (٢٠١٨). قراءة في كتاب "بشكل خاص و عام: عن اليهودية، والسيادة، وحقوق الإنسان" مركز رؤية للتنمية السياسية، ٤، اذار، مصر.
- باسيل، يوسف (١٩٩٣). حماية حقوق الإنسان/سان بدون عدد الطبعة/المؤتمر الثامن عشر لاتحاد المحامين العرب/المغرب.
- البرعي، عزت سعد السيد (١٩٨٥). حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي والقمي، مطبعة العاصمة القاهرة، مصر.
- بن عثمان، فوزية (٢٠١٢). حقوق الإنسان العالمية وخصوصية الفعل الوطني في حمايتها، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد ١٠، الجزائر.
- بن قانة، شانز (٢٠٠٥). حقوق الإنسان بين العالمية والنسبية الثقافية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- بهاء الدين، إبراهيم (٢٠٠٨). حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- بومدين، محمد (٢٠١٠). حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية والسلطة الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

جاء الله، مد مد فؤاد (٢٠١٠). لالات الدولية لحماية حقوق الإنسان
ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الطبعة الأولى، دار
النهضة العربية، القاهرة، مصر.

ح سائين، إمام (٢٠٠٤). حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية:
"نموذج السعودية"، دار المطبوعات الجامعية، مصر.

ح سين، مصطفى سلامة (١٩٨٤). تأملات دولية في حقوق
الإنسان/المجلة المصرية للقانون الدولي/العدد ٤٠، مصر.

ح سين، ياسين (٢٠١٤). مد مد حقوق الإنسان والديمقراطية،
محاضرات للمرحلة الدراسية الأولى في كلية العلوم، بغداد، العراق.

ح سين مصطفى باش (٢٠٠٦). حقوق الإنسان بين الفلسفة
والأديان، ط ١، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، مصر.

حويلي، سعيد سالم (٢٠٠٣). المنظمات الدولية غير الحكومية في
النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، مصر.

خالد، سليم عبد الفتاح (٢٠١٢). الحريات في الشريعة الإسلامية -
مقارنة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ط ١، بيروت: منشورات
الحلبي الحقوقية، لبنان، ص ٢٨.

خليل، سعيد فهم (١٩٩٣). الحماية الدولية لحقوق الإنسان في
الظروف الاستثنائية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر.

خنفو سي، عبد العزيز (٢٠١٤)، الأمم المتحدة والقضاء الجنائي
الدولي كآليات لحماية القانون الدولي الإنساني، مجلة جيل حقوق
الإنسان، صادرة عن مركز جيل البحث العلمي، العدد ٥٥.

الدسوقي، احمد مد عبد الحميد (٢٠٠٧). الحماية الموضوعية والإجرائية
لحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة، الطبعة الأولى، دار
النهضة العربية، القاهرة، مصر.

الراوي، جابر إبراهيم (١٩٩٩). حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.

ريح، محمد محمد (١٩٧٨). مناهج البحث في السياسات، مطبعة جامعة بغداد، الأردن.

الردباني، ليلى نقولا (٢٠١١). التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

رضوان، السيد (٢٠٠٧). الإنسان وحقوقه لدى المسلمين والمغربيين والمسؤوليات المشتركة، مجلة التسامح، عدد ١٨، مصر.

الزوبعي، شهاب طاب (٢٠٠٨). الحماية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الدنمارك.

السامرائي، إبراهيم أحمد مدعبد (١٩٩٧). لحماية الدولية لحقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق.

السرور، أحمد فتحي (١٩٩٩). الشرعية الدولية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، مصر.

السعيد، محمد (٢٠٠٩). الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وآليات مراقبتها وحمايتها الدولية، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، مصر.

الشطناوي، فيصل (٢٠٠١). حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.

الشليبي، إبراهيم (١٩٨٤). دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان.

صفو، نرجس (٢٠١٤). دراسة مقارنة بين لجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التثقيف والاختصاصات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٨، كانون أول، جامعة سطيف، الجزائر.

طه، جبار صابر (٢٠٠٩). النظرية العامة لحقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مذ شوارت الطبى الحقوقية، لبنان.

عبد السلام، جعفر (١٩٨٧). تطور النظام القانوني لحقوق الإنسان في إطار القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٤٣، مصر.

عبد العزيز، دري (٢٠٠٣). حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية: المحتويات والآليات، دار هوامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

عبد العظيم، زيد نب (٢٠٠٢). دور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة"، في ندوة سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة : الخبرتان المصرية واليابانية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الاسيوية، مصر.

عبد الوهاب، فاطمة محمد عبد العليم (٢٠١٥). أثر الدين في النظم القانونية دراسة، الإسلام والمسيحية، النظم القانونية، جامعة القاهرة، رسالة الدكتوراه.

عبد ا لونيس، احمد (١٩٨٦). شتا، الدولة العاصمة: دراسة في التعارض بين مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الأمم المتحدة، مع إشارة خاصة إلى إسرائيل وجنوب أفريقيا، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

ع بده، سرين مد مد (٢٠١٥). حقوق الإنسان: المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، شبكة الألوكة، مصر.

غانم، جواد (٢٠٠٠). الحق قديم؛ وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية؛ القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر.

الطعي مات، هاني سليمان (٢٠٠٦). حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

ما جدة، احمد مد مود (٢٠٠٧). المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

مد مود كام (١٩٩٩). الإسلام والإنسان، ط٢، دار فصول للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سوريا.

عمر، حسين حذفي (٢٠٠٥). التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

فرماس، سمير (٢٠١٣). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، الجزائر.

الهداوي، فهمي (٢٠٠١). خليفة السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

ق صيلة، صالح زيد (٢٠٠٩). ضمانات الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

القضاة، محمد نوح (٢٠٠٦). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ضوء كتاب "الدسبة في الإسلام"؛ الجامعة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثاني، العدد الثالث، الأردن.

المالكي، هادي زعيم (٢٠٠٨). المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار السلام، بغداد، العراق.

م برك، غ ضبان (١٩٩٤). التمييز الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التمييز الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

م تي، ه نري (٢٠١١) التف سير الكامل للكتاب المقدس، ترجمه جوزيف صابر، ط١، القاهرة: مصر.

الموسوي، كاظم (٢٠٠٥). شمعة بلا أسلاك شائكة، صحيفة الراية القطرية، ٩، نيسان، قطر.

المحاميد، وليد فؤاد، (٢٠١١). أثر الحماية الدولية لحقوق الإنسان على سيادة الدولة، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٤، الأردن.

مدمود، ماجدة احمد (٢٠٠٧). المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

م شري، عبدالحليم (٢٠١٠). الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر.

الموحي، عبد الرزاق رحيم صلال (٢٠٠٨). حقوق الإنسان في الأديان السماوية، انظر الفصل الأول: حقوق الإنسان في الأديان والمعتقدات القديمة والمندثرة، دار المناهج للنشر والتوزيع ص ٣٢.

م عزوز، علي (٢٠٠٥). الخصائص الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة بومرداس الجزائر، كلية الحقوق والعلوم التجارية، الجزائر.

الهلاكي، هاله السيد إسماعيل (٢٠٠٧). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: دراسة لحالتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

الهلاكي، أيمن أديب، "البروتوكول الإختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ٢٠٠٨: نحو تفعيل التزامات حقوق، تكاملها وعدم قابليتها للتجزئة"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، الأردن.

يدايوي، نورة (٢٠٠١). حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والداخلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر.

الديسوي، صبحي د موي (١٩٩٤). معجم الإيمان المسيحي، أعاد النظر فيه من الناحية المسكونية الأب جان كوربون، ط١، دار المشرق، لبنان.

الطراونة، محمد (٢٠٠٦) دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، ورقة عمل، ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، دبي، إدارة رعاية حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الداوي، أديب محمد (٢٠١٤). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة تكريت

السعدي، وسام (٢٠٠٩). أيار (دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق.

ب- المراجع الاجنبية

Alston P. (1994), Economic And Social Rights in L. Henkin and J. Hargrove (Eds), Human Rights: an Agenda For The Next Century, The American Society Of International Law Press

Alston, Philip(1990). U.S. ratification of the Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; the need for an entirely new strategy. American journal of international law, vol. 84, No. 2.USA.

Andreassen, Skalnes,(1988) . Assessing human rights performance in developing countries; the case for a minimal threshold approach to economic and social rights. Human rights in developing countries; Yearbook 1987/1988. Copenhagen, Akademisk Forlag, .

Ann Marie Clark (2010)Diplomacy of Conscience: Amnesty International and Changing Human Rights Norms.

Arambulo, Kitty(١٩٩٩). Strengthening the supervision of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; theoretical and procedural aspects. Antwerp, Intersentia-Hart.

١. Betty A. Reardon: Educating for Human Dignity – Learning about rights and responsibilities, University of Pennsylvania Press.

٢. Bouandel Y. (1997), Human Rights And Comparative Politics, Dartmouth Publishing.

٣. Búrca G. (2005), The Future Of Social Rights Protection In Europe In G. Búrca and B. Witte (eds), Social Rights in Europe, Oxford University Press.

٤. Buchanan, T. (2002). "The Truth Will Set You Free': The Making of Amnesty International". Journal of Contemporary History. Feldman F. (2002), Civil Liberties and Human Rights in England And Wales, Oxford University Press

٥. David Weissbrodt(1977) ,Non Governmental Organizations in the Implementation of Human Rights. University of Minnesota Law School, weiss. usa .Gauri V. (2005), Social Rights And Economics: Claims To Health Care And Education In Developing Countries In P. Alston And M. Robinson (Eds), Human Rights and Development: Towards Mutual Reinforcement, Oxford University Press.

٦. Keith L. Shimko, (2009);International relations: perspectives and controversies.

٧. Lina Marcinkutė(2011) THE ROLE OF HUMAN RIGHTS
NGOS: HUMAN RIGHTS DEFENDERS OR STATE
SOVEREIGNTY DESTROYERS?Baltic Journal of Law & Politics.
Lithuania.

٨. Russell ,James M. (2002). "The Ambivalence about the
Globalization of Telecommunications: The Story of Amnesty
International, Shell Oil Company and Nigeria". Journal of Human
Rights.

٩. Scheinin Martin (2012) Characteristics of Human Rights
Norms, Åbo Akademi University Institute for Human Rights,

١٠. SCOTT, C., FABRIZIO, (2011) 'The Conceptual and
Constitutional Challenge of Transnational Private Regulation', in:
Journal of Law and Society, Vol. 38, No. 1, March.

١١. Stephen Hopgood(٢٠٠٦)Keepers of the flame:
understanding Amnesty International.

١٢. SULLIVAN, R(2003) NGO Expectations of Companies
and Human

١٣. Elizabeth, Keane (2006). An Irish Statesman and Revolutionary: The Nationalist and Internationalist Politics of Sean MacBride. I.B.Tauris.

١٤. Richard Pierre Claude and Burns H. Weston (2006). Human Rights In the World Community: Issues and Action, Pennsylvania Studies in Human Right.